رصيد تنموي

مقاربات محليّة من سورية

العدد الثالث: أيلول - كانون الأول 2021

المحتوى

تقديم	2
كيف؟	4
تفاعلات المشهد التنموي: العوامل - الأطراف	7
المجتمعات المحلية	10
العمل الحكومي	26
القطاع الخاص وسوق العمل	36
الإعلام السوري الخاص	44
لماذا؟	49
ماذا بعد؟	52

مبادرة المساحة المشتركة
لتبادل المعرفة وبناء التوافق

رصيد تنموي:
مقاربات محلية من سورية

فريق رصيد تنموي:
محمود رمضان
ميرفت السيد
محمد دياب
وسيم السخلة
غيث صندوق

بدعم من مبادرة المساحة المشتركة 2021

البريد الالكتروني
info@developmentassets.org

الموقع الإلكتروني
www.developmentassets.org

تقديم

يجسد «رصيد تنموي» كمنتج، محاولة للتأثير في محيط عملية التنمية المحلية في سورية اليوم، ونقل المبادرات المحلية إلى مستوى جديد من التعاون بين الأطراف الفاعلة، ضمن إطار يستطلع الموارد المتاحة محلياً ووطنياً وأبعد من ذلك برؤية 360 درجة، متجاوزاً الحرب وجغرافياتها.

إن توسيع فهمنا لمعنى الموارد المتنوعة حولنا، وتحسين تفاعلها مع بعضها، يولّد طاقة مجتمعية إيجابية واعية لمحيطها واحتياجاته، مستندة إلى سلاسل قيمة جديدة لعملية التنمية كمّاً ونوعاً، فيبدأ الرأسمال المجتمعي بالظهور محلياً ويترابط مع الوقت وطنياً، ويتخطى ذلك متضمناً الرأسمال المجتمعي السوري اللاجئ والمهاجر والمغترب أيضاً، كما وتزداد فرص استثماره في عملية متكاملة بين إعادة التنمية وإعادة الإعمار.

وكذلك فإن تحسين المعرفة الذاتية لكل مواطن ومواطنة من كافة الشرائح العمرية، يشكّل مدخلاً أساسياً لرفع متوسط الوعي المجتمعي في القدرة على الاستثمار والتفاعل والتقييم المبني على دلائل وحوارات مستمرة، حيث تتولد زوايا رؤية جديدة لنفس المشهد اليومي، فيتغير المعنى وتتضافر جهود الأطراف الفاعلة، لتحسين الحياة واستعادة القدرة على الأمل المبني على العمل.

«رصيد تنموي» لا يقدّم نتائجاً أو أحكاماً أو دلائل وتحليلات في محاولاته المستمرة. هو فقط يعيد ترتيب المشهد وموارده وديناميات بطريقة بنّاءة، ويحسّن القدرة على صناعة الفرص من خلال فهم التفاعلات المحلية بين الأطراف، وتقديمها بشكل مقارنات بغرض تضييق الفجوات بين مجتمعاتنا المحلية خدماتياً، واقتصادياً، واجتماعياً، وبيئياً ومكانياً.

«رصيد تنموي» هو دعوة لتكراره منهجياً على مستوى كل حيّ وقرية وبلدية ومدينة ووطن.

فريق عمل «رصيد تنموي»

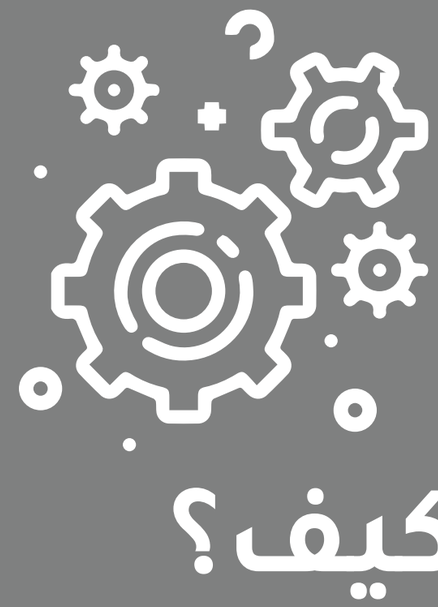

كيف؟

بالنسبة للبيانات المقدمة في هذا الثلث العدد، تم الاعتماد بشكل رئيسي على مصادر أوليّة، وذلك من خلال:

- استبيان لعينة من 511 ناشطاً وناشطة متوزعين في سورية.
- الجريدة الرسمية السورية، الجزء الأول والثاني.
- مصادر إعلامية حكومية سورية.
- وسائل إعلامية سوريّة خاصة متنوعة.

تم توجيه استمارة إلكترونية إلى 511 ناشطاً وناشطة في عموم المناطق في محاولة لتغطية الجغرافية السورية بين أوائل شهر تشرين الثاني وأوائل كانون الأول 2021. توزّع المجيبون في أكثر من 60 منطقة مختلفة، وتم تثقيل العينة بالنسبة للمناطق الجغرافية ضمن المحافظات السورية بحسب التوزع السكاني فيها، وذلك اعتماداً على تقديرات مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية.

توزع المجيبون بين 52٪ من الذكور 48٪ من الإناث، وتدرّجت أعمارهم بين 17 و69 سنة. وشكّل من يزيد عمرهم عن 40 سنة 28٪ من المجيبين. وقد أتم حوالي 77٪ المرحلة الجامعية أو الدراسات العليا، فيما كان حوالي 14٪ قد أتموا فقط المرحلة الثانوية وحوالي 9٪ لم يتموا المرحلة الثانوية. وأما عن حالتهم الاجتماعية، فقد كان 47٪ من المجيبين عازبين و49٪ متزوجين، مع نسبة قليلة من المطلقين والأرامل.

وفي توزّع العينة على قطاعات العمل، فقد أشار 21٪ من المجيبين إلى عملهم في مجال التعليم، و12٪ في مجال المساعدة الاجتماعية، فيما كانت أبرز القطاعات الأخرى هي التجارة والرعاية الصحية والمعلومات والكمبيوتر والخدمات المهنية والعلمية والفنون والترفيه والزراعة والنقل والتخزين والصناعة. وعن طبيعة العمل الذي يؤدّيه الناشطون المجيبون، فقد شكل الموظفون في القطاع الأهلي (غير الربحي وغير الحكومي) 19٪ من المجيبين، بالإضافة إلى 25٪ في القطاع العام و13٪ في القطاع الخاص و12٪ أصحاب أعمال خاصة و10٪ مستقلون و19٪ لا يعملون.

أجاب 79٪ من الناشطين أنهم يقيمون في محافظتهم الحالية منذ أكثر من عشر سنوات، و12٪ منهم يقيمون منذ ما بين خمس سنوات وعشر سنوات، و8٪ منذ ما بين سنة وخمس سنوات، فيما شكل المنتقلون لمحافظة جديدة منذ أقل من سنة 1٪ فقط.

أجابت هذه العينة على أسئلة تتعلق بواقع الخدمات والمشاركة والتفاعل المجتمعي ومستقبل وآفاق التنمية. معظم الأسئلة المطروحة تضمنت سلماً للخيارات تم تحويله إلى قيم عددية من 1 إلى 5 لحساب القيم المتوسطة والتشتت. بالإضافة إلى استبيان الناشطين المحليين، جمعت بيانات حول الجمعيات وإطارات عملها التي أعلن عن ترخيصها منذ بداية شهر أيلول وحتى نهاية كانون الأول وذلك من أعداد الجريدة الرسمية الصادرة أسبوعياً. كذلك جمعت من الجريدة الرسمية بيانات الشركات الجديدة المسجلة في نفس الفترة، واستخلصت إحصاءات حول نوعها وقطاعات عملها والمناطق التي سجلت فيها. وجُمعت بيانات حول قرارات

وتصريحـات وتطبيقـات الحكومـة السـورية المتعلقـة بالتنميـة والخدمـات مـن الوكالـة العربيـة السـورية للأنبـاء (سـانا) والموقـع الرسـمي لرئاسـة مجلـس الـوزراء وصحيفـة تشـرين اليوميّـة الرسـميّة والجريـدة الرسـمية أيضـاً، وصنفـت هـذه المـواد بحسـب القطـاع والمحافظـات والمسـتوى الحكومـي.

فيمـا يتعلـق بالإعـلام الخـاص، جمعـت عينـة مـن الأخبـار والمـواد الإعلاميـة المتعلقـة بالتنميـة مـن 18 وسـيلة إعلاميـة سـورية خاصـة خـلال الثلـث الثالـث مـن عـام 2021. حجـم العينـة التـي جمعـت فـي هـذه الفتـرة هـو 1569 مـادة إعلاميـة. اسـتخرجت هـذه المـواد مـن مواقـع الوسـائل الإعلاميـة بطـرق مؤتمتـة باسـتخدام التبويبـات والكلمـات المفتاحيـة. وصنفـت هـذه المـواد بحسـب القطاعـات والمناطـق مـن خـلال خوارزميـة تـم بنائهـا مـن قبـل فريـق العمـل.

روعـي فـي هـذا التقريـر نقـل البيانـات مـن خـلال إحصـاءات أوليـة، دون الخـوض فـي تحليـلات معمقـة. تجـدر الإشـارة إلـى وجـود جانـب غيـر رسـمي كبيـر للعمـل الأهلـي والأنشـطة التجاريـة يحـد مـن إمكانيـة رؤيـة الصـورة الكبيـرة بشـكل متكامـل.

.

تفاعلات المشهد التنموي:

العوامل/ الأطراف

انخفـض فـي الثلـث الثالـث مـن عـام 2021 رضـا الناشـطين المجيبيـن عـن اسـتبيان رصيـد تنمـوي عـن خدمـات النقـل علـى مسـتوى سـورية. ورافـق هـذا انخفـاض الرضـا عـن المحروقـات، فيمـا بقـي الرضـا عـن الكهربـاء عنـد أدنـى مسـتوى. فـي هـذه الأثنـاء، ازداد اهتمـام الإعـلام الخـاص بتغطيـة الشـؤون المتعلقـة بالنقـل والكهربـاء وإلـى حـد أقـل المحروقـات فـي هـذا الثلـث مقارنـة بالثلـث السـابق. وأمـا بالنسـبة للإعـلام الحكومـي، فقـد بقيـت الصحـة والتعليـم المواضيـع الخدميـة الأكثـر تغطيـة. وشـهدت محافظتـا حلـب ودير الـزور فـي هـذا الثلـث انخفاضـاً ملفتـاً فـي قـدرة الأسـر علـى تدبّـر الغـذاء واحتياجـات المعيشـة بحسـب اسـتبيان الناشـطين. واسـتمرت نسـبة الناشـطين الذيـن عبّـروا عـن رغبتهـم فـي السـفر والاسـتقرار خـارج سـورية بالارتفـاع، لتصـل إلـى أعلـى مسـتوى فـي السـنوات الثلاثـة الأخيـرة.

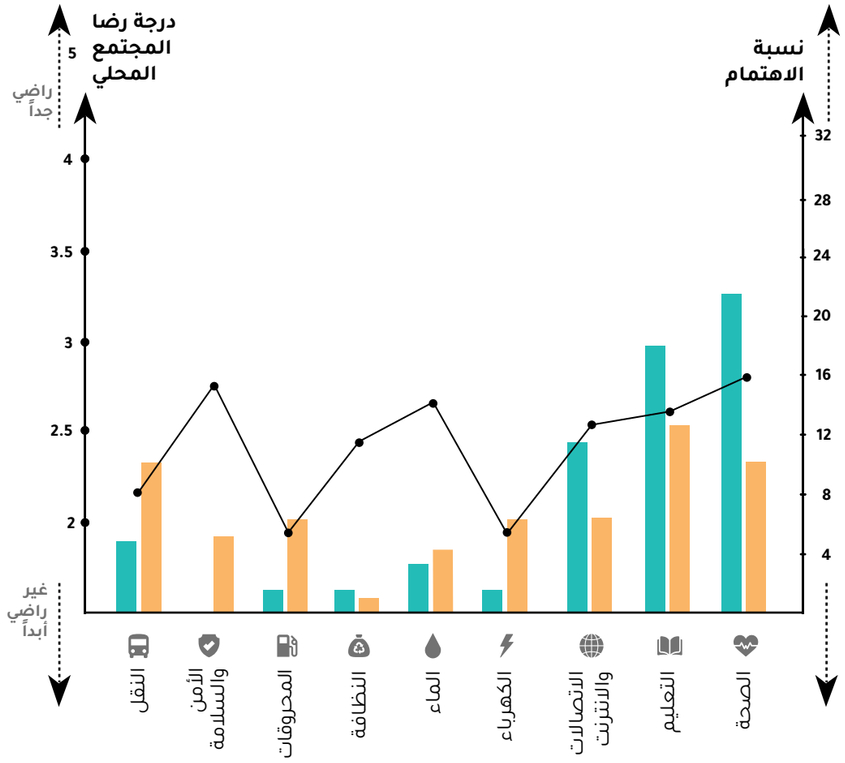

شـــكل 1: درجـــة رضـــا المجتمع المحلي مقارنة باهتمام الإعلام الحكومي والخاص في الثلث الثالث مـــن عـــام 2021

- اهتمام حكومي
- اهتمام اعلامي
- درجة الرضا

لـم يطـرأ فـي هـذا الثلـث تغييـر يذكـر مـن ناحيـة عـدد الشـركات الجديـدة المعلـن عـن تسـجيلها مقارنـة بالثلـث السـابق. وفـي حيـن لا يـزال قطـاع تجـارة الجملـة والاسـتيراد والتصديـر يشـمل أكبـر عـدد مـن الشـركات المسـجلة، زاد عـدد الشـركات الجديـدة التـي تنشـط فـي قطـاع التصنيـع هـذا الثلـث. ولا تـزال الشـؤون التجاريـة تحظـى بتغطيـة كبيـرة نسـبية فـي الإعـلام الخـاص، لا سـيما مـا يتعلـق بأسـعار المـواد وسـعر الصـرف. وازداد اهتمـام الإعـلام الخـاص بعـض الشـيء بالمواضيـع المتعلقـة بالصناعـة. وفيمـا ازداد اهتمـام الإعـلام الحكومـي والخـاص بشـؤون الزراعـة، لـم يلـق هـذا القطـاع اهتمامـاً يذكـر مـن اسـتثمارات القطـاع الخـاص. وازدادت فـي الآونـة الأخيـرة مسـاهمة النسـاء فـي الشـركات الجديـدة المؤسسـة، سـواء مـن ناحيـة عـدد الشـركات أو مجمـوع الحصـص. وتراجـع مؤشـر تسـاوي الأجـور والحوافـز بيـن الرجـال والنسـاء فـي سـوق العمـل، لتتقلـص أجـور النسـاء نسـبياً مقارنـة بالرجـال بحسـب الناشـطين المحلييـن.

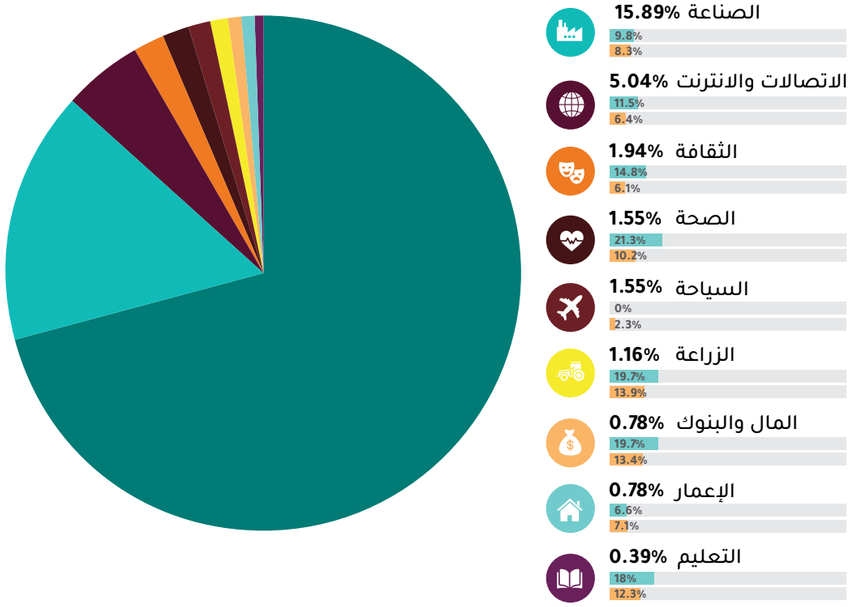

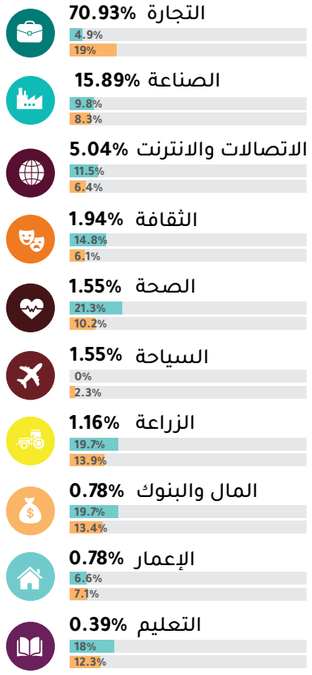

شـــكـــل 2: قطاعـــات الشـركات الخاصة الجديدة مقارنـة باهتمـام الإعـلام الحكومـي والخـاص فـي الثلث الثالث مـن عـام 2021

- اهتمام حكومي
- اهتمام اعلامي

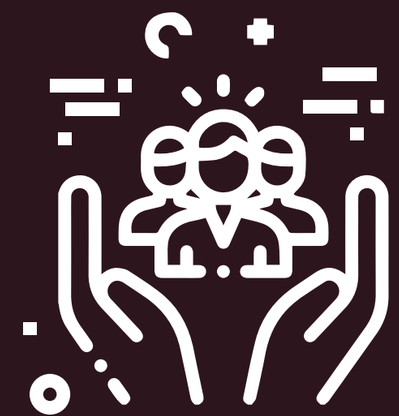

المجتمعات المحلية

تتطلّب عملية التنمية تحضيراً محليّاً لا يكتمل إلا بتلاقي جهود المجتمعات المحليّة وتنسيقها في إطار مشترك ومنتج، ولاشكّ أن لجهود السكان المحليين في مجتمع كالمجتمع السوري أدوار كبيرة في تلبية الاحتياجات المختلفة، وتعظيم آثار هذه الأدوار مرتبط بطبيعة التفاعلات والعلاقات القائمة بين مجموعات السكان نفسها، وبينها وبين المؤسسات المختلفة الرسمية وغير الرسمية، كذلك الأمر بين المؤسسات المتنوعة فيما بينها. كما أن نظرة هذه المجموعات لأدوارها والتعبير عن بُناها التنظيمية مسألة أساسيّة في عمليات التنمية القائمة أو المتوقعة، وعليه فإن تحسين قدرة المجتمعات المحلية على رصد مواردها وتطويرها هو حجر الزاوية لبناء رأسمالها المجتمعي واستثماره بشكل متزايد.

واقع الخدمات

على مستوى سورية، لم تسجّل تغيرات كبيرة في مستوى رضا الناشطين عن الخدمات. وكان أبرز تغير هو انخفاض الرضا عن النقل. أما على مستوى المحافظات، فقد زاد الرضا بعض الشيء في طرطوس والرقة، فيما انخفض بشكل ملفت في محافظة حلب.

انخفض رضا الناشطين عن **النقل** من 2.3 في الثلث الثاني من عام 2021 إلى 2.1 في الثلث الثالث من العام على مقياس متدرج[1]. سجّلت محافظة حلب انخفاضاً من 2.2 إلى 1.6، ودمشق من 2.5 إلى 2.1، وحماة من 2.6 إلى 2.2، ودير الزور من 2.1 إلى 1.3. بالمقابل، ارتفع الرضا عن النقل بعض الشيء في محافظات إدلب والرقة والسويداء واللاذقية وطرطوس. خلال نفس الفترة، انخفض الرضا عن المحروقات من 2.0 إلى 1.9. أبرز انخفاض للرضا عن **المحروقات** سجل في محافظات دير الزور من 1.8 إلى 1.2، وحلب من 2.0 إلى 1.5، ودمشق من 2.5 إلى 2.1. وقد كانت التباينات بين المحافظات منخفضة بالنسبة للرضا عن المحروقات مقارنة بباقي الخدمات.

بمستوى مساوٍ للرضا عن المحروقات، سجّل أدنى رضا عن الخدمات **للكهرباء**، عند 1.9، مقارنة بمستوى 2.0 في الثلث الماضي. باستثناء إدلب التي سجلت 2.7، لم يتجاوز الرضا عن الكهرباء 2.1 في أي من المحافظات الأخرى. وكانت دير الزور ودرعا واللاذقية والقنيطرة هي المحافظات التي سجلت أدنى مستويات رضا عن الخدمة.

وانخفض الرضا عن **الاتصالات** من 2.7 إلى 2.6، وعن **الإنترنت** من 2.6 إلى 2.5. أعلى مستوى رضا عن الانترنت سجّل في إدلب عند 3.6، فيما سجّلت أدنى مستويات في دير الزور عند 1.4، ودرعا عند 1.7، وحلب عند 1.9.

[1] من 5 إلى 1: راضي جداً - راضي - لست راضي ولا غير راضي - غير راضي - غير راضي أبداً - لا أدري

وأما مستوى الرضا عن **الصحة**، فقد بقي على مستوى 2.8. وقد كان الرضا عن الصحة متبايناً بين المحافظات أكثر من الخدمات الأخرى، حيث بلغ الانحراف المعياري 0.7. وسجّلت محافظات طرطوس والرقة وإدلب أعلى مستويات رضا عن الصحة من قبل المجيبين، فيما سجّلت دير الزور أدنى مستوى. الرضا عن **التعليم** كذلك بقي على نفس مستوى الثلث الماضي، عند 2.6.

الرضا عن **الماء** ازداد بشكل طفيف من 2.6 في الثلث الماضي إلى 2.7 في هذا الثلث. بالمقابل، بقي الرضا عن خدمات **النظافة** عند نفس مستوى الثلث الماضي وهو 2.4.

على مستوى سورية ككل، لم يتغير الرضا عن **الأمن والسلامة**، فقد بقي عند 2.8. إلا أن بعض المحافظات شهدت تغيرات بارزة، مثل حمص (من 3.4 إلى 2.9) وحلب (من 2.7 إلى 2.4)، وإدلب (من 2.4 إلى 2.8)، واللاذقية (من 2.7 إلى 3.3).

شكل 3: متوسط رضا الناشطين في سورية عن الخدمات الأساسية المقدمة في مناطقهم في الثلث الثالث من عام 2021

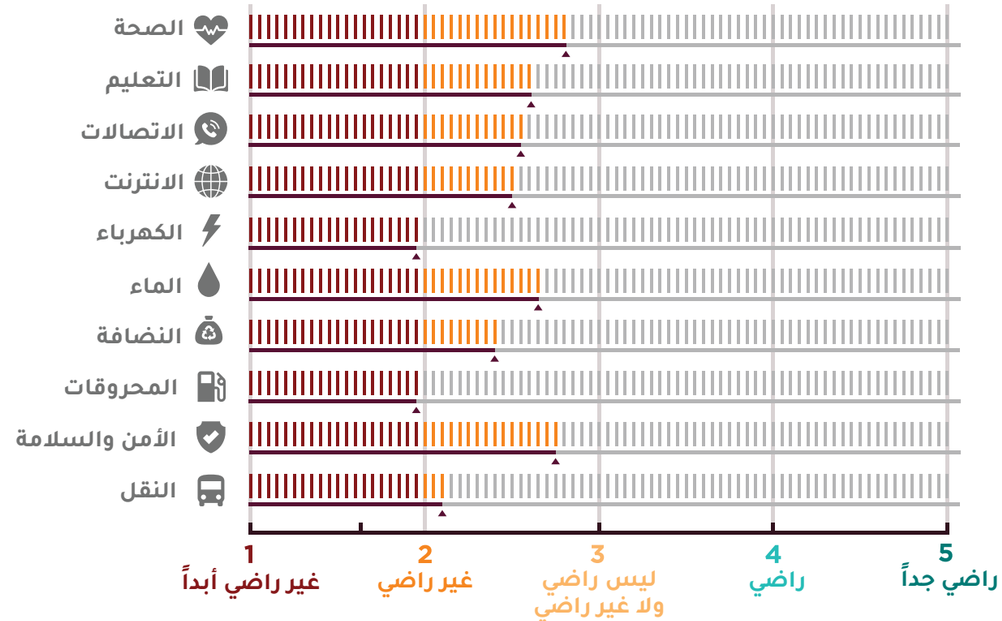

المحافظة	الصحة	التعليم	الاتصالات	الانترنت	الكهرباء	الماء	النظافة	المحروقات	الأمن والسلامة	النقل
الرقة	3.4	3.6	3.1	2.9	1.8	3.7	3.1	2.6	3.7	3.3
ادلب	3.3	2.6	3.1	3.6	2.7	3.0	3.0	2.5	2.8	2.9
طرطوس	3.5	3.5	2.6	2.6	2.1	3.2	3.0	2.2	3.5	2.3
ريف دمشق	3.1	3.0	3.1	3.0	2.1	2.5	2.5	2.1	3.0	2.1
دمشق	3.1	2.8	2.7	2.6	2.1	3.0	2.5	2.1	3.0	2.1
الحسكة	2.9	2.2	2.7	2.8	1.9	2.9	2.5	2.1	2.9	2.6
حماة	2.9	3.0	2.5	2.5	1.9	2.7	2.3	2.0	2.9	2.2
حمص	2.8	2.7	2.7	2.5	2.0	2.8	2.2	2.0	2.9	2.2
اللاذقية	3.1	2.3	2.5	2.0	1.5	2.8	2.3	1.9	3.3	2.3
القنيطرة	2.0	2.5	3.5	2.5	1.5	4.0	2.5	1.5	2.5	1.5
السويداء	2.6	2.5	2.2	2.2	2.0	2.3	2.4	2.1	2.0	2.3
حلب	2.5	2.1	1.9	1.9	1.7	2.5	2.3	1.5	2.4	1.6
درعا	1.7	2.0	1.9	1.7	1.5	1.6	1.7	1.6	1.5	1.7
دير الزور	1.3	2.0	1.6	1.4	1.2	2.0	1.8	1.2	2.2	1.3
سورية	**2.8**	**2.6**	**2.6**	**2.5**	**1.9**	**2.7**	**2.4**	**1.9**	**2.8**	**2.1**

1 - 1.79	1.8 - 2.59	2.6 - 3.39	3.4 - 4.19	4.2 - 5

شكل 4: متوسط رضا الناشطين عن الخدمات الأساسية المقدمة في مناطقهم في الثلث الثالث من عام 2021 بحسب المحافظة

الظروف المعيشية

على مستوى سورية، لم تتغير قدرة الأسر على تدبّر الغذاء واحتياجات المعيشة، بحسب إجابات الناشطين، إذ بقي مستوى القدرة عند 2.3 على مقياس متدرج[2]، وهو نفس مستوى الثلث السابق. إلا أن هذه القدرة قد تغيرت بشكل بارز في بعض المحافظات. في حلب، انخفضت قدرة الأسر بشكل كبير من 2.6 في الثلث الماضي إلى 1.9 في هذا الثلث. وانخفضت القدرة في دير الزور من 1.8 إلى 1.4. وتحسنت قدرة العائلات في بعض المحافظات مثل حمص والرقة. على مستوى تحت-المحافظات، سجلت أدنى مستويات في مدينة حلب، وفي السفيرة (ريف حلب)، وفي مدينة درعا وريفها (عدا الريف الشمالي).

[2] من 5 إلى 1: قادر جداً - قادرة - أحياناً قادرة وأحياناً غير قادرة - غير قادرة - غير قادرة أبداً - لا أدري

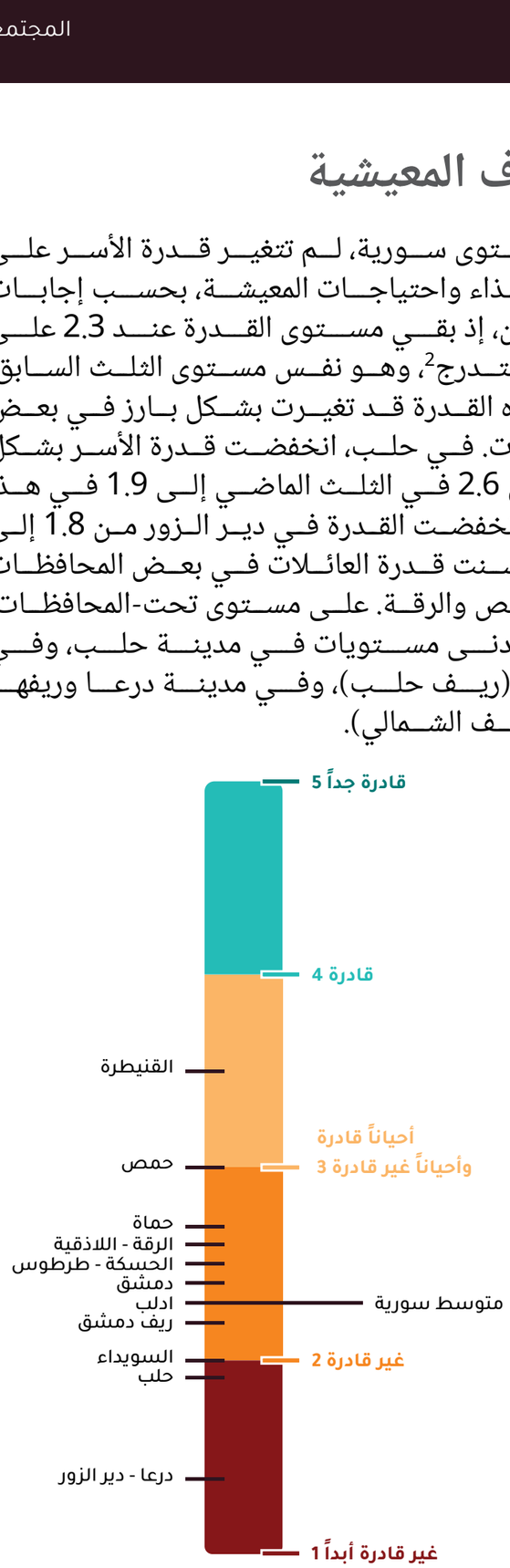

شكل 5: مدى قدرة الأسر على تدبّر الغذاء واحتياجات المعيشة في الثلث الثالث من عام 2021 بحسب المحافظة

المشاركة والتفاعل المجتمعي

يهتم هذا المحور بتفاعلات الناشطين المجيبين مع المؤسسات والسلطات المحلية من خلال تقييمهم لذلك على مقياس متدرّج[3]. انخفض بشكل طفيف مستوى تفاعل البلديات مع حاجات المجتمع المحلي من 3.0 في الثلث الثاني من عام 2021 إلى 2.9 في الثلث الثالث من العام. أكبر انخفاض في تفاعل البلديات سجّل في دير الزور من 2.3 إلى 1.5، وفي دمشق من 3.3 إلى 2.9. بالمقابل، ارتفع تفاعل البلديات في كل من طرطوس (2.8 إلى 3.3)، ريف دمشق (3.0 إلى 3.4)، والرقة (2.7 إلى 3.6). وبقي مستوى تفاعل لجان الأحياء عند 2.6، وكذلك بقي تفاعل المخاتير عند 2.9. أعلى مستوى تفاعل للمخاتير هذا الثلث سجل في محافظات القنيطرة ودرعا وريف دمشق، فيما كانت لجان الأحياء أكثر تفاعلاً في الرقة ودرعا من باقي المحافظات.

لم يتغير مستوى تفاعل المنظمات الشعبية، فقد بقي عند 2.6 في هذا الثلث. أعلى مستوى تفاعل للمنظمات الشعبية سجّل في محافظتي الرقة وحماة، فيما كان أدنى مستوى في دير الزور. أما بالنسبة للمؤسسات الخدمية، فقد انخفض تفاعلها من 3.0 إلى 2.8. أدنى مستوى لتفاعل هذه المؤسسات سجّل في دير الزور عند 1.7.

انخفض في هذا الثلث تفاعل الجمعيات الأهلية غير الربحية وغير الحكومية بشكل طفيف من 3.4 إلى 3.3. في هذا الثلث، ازداد بشكل كبير تفاعل الجمعيات في محافظة السويداء من 3.4 إلى 4.2. بالمقابل، انخفض تفاعل الجمعيات في محافظة حلب من 3.8 إلى 3.1، وفي دير الزور من 2.5 إلى 1.8، وفي الرقة من 3.4 إلى 2.7. وكذلك انخفض تفاعل المؤسسات الدولية من 3.0 إلى 2.9. أكبر تفاعل للمؤسسات الدولية، بحسب إجابات الناشطين، كان في محافظة حماة عند 3.5، فيما كان أقل تفاعل في دير الزور عند 1.7.

المؤسسات الدينية ازداد تفاعلها من 3.0 إلى 3.1. هذه المؤسسات سجّلت مستويات تفاعل مرتفعة نسبياً في محافظات إدلب وحماة وريف دمشق ودمشق والسويداء، فيما كان تفاعلها منخفضاً في دير الزور بحسب الناشطين.

[3] من 5 إلى 1: متفاعل جداً - متفاعل - محايد - غير متفاعل - غير متفاعل أبداً - لا أدري

وازداد مستوى تفاعل الشركات الخاصة بصورة طفيفة من 2.6 إلى 2.7. في السويداء، ارتفع تفاعل الشركات من 2.3 إلى 3.0، وفي اللاذقية من 2.3 إلى 2.8، فيما انخفض في طرطوس من 2.9 إلى 2.3. وازداد تفاعل الأشخاص الذين لديهم نفوذ مع حاجات المجتمع المحلي من 2.8 إلى 3.0. وكان هؤلاء الأكثر تفاعلاً في القنيطرة ودرعا عند 3.5 و3.4 على التوالي.

أمّا بالنسبة لتفاعل وسائل الإعلام المختلفة مع حاجات المجتمع المحلي، فقد ارتفع تفاعل وسائل الإعلام الحكومي من 2.7 إلى 2.8، ووسائل الإعلام الخاصة من 2.9 إلى 3.0. وسجّلت وسائل الإعلام الخاصة مستوى تفاعل أكبر من الحكومية في معظم المحافظات. وكانت وسائل الإعلام الخاصة الأكثر تفاعلاً في السويداء عند 3.8. وبقي مستوى تفاعل وسائل التواصل الاجتماعي عند 3.7.

وبقي مستوى تفاعل المجتمع المحلي مع ما يقام من أنشطة مجتمعية محلياً بحسب إجابات الناشطين عند 3.2. أعلى مستوى تفاعل محلي في هذا الثلث سجّل في محافظة درعا فيما كان أدنى مستوى في دير الزور.

[3] من 5 إلى 1: متفاعل جداً - متفاعل - محايد - غير متفاعل - غير متفاعل أبداً - لا أدري

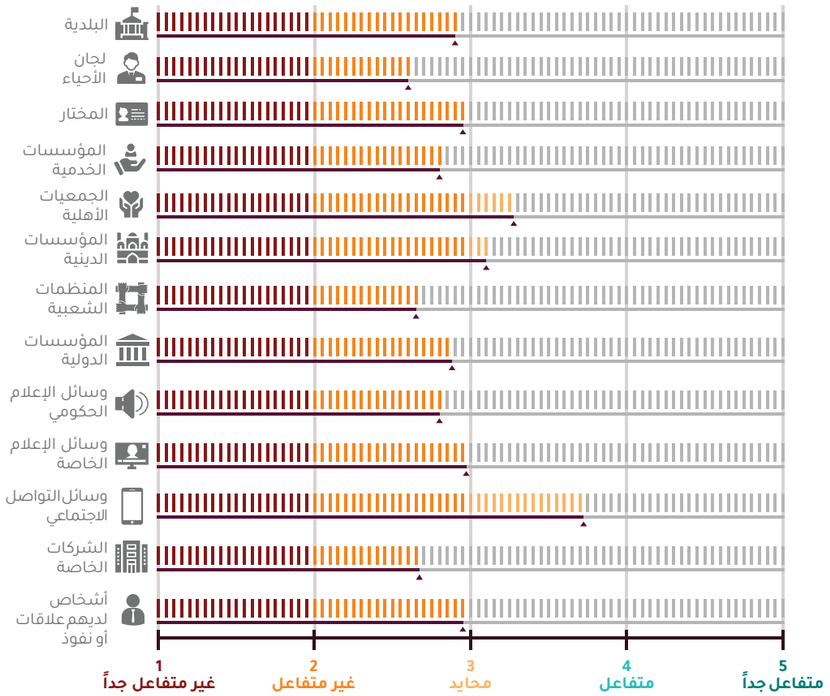

شكل 6: درجة تفاعل الجهات المختلفة مع احتياجات المجتمع المحلي في الثلث الثالث من عام 2021

الجمعيات الأهلية والمؤسسات الخاصة

ازداد مستوى تعاون الجهات المجتمعية فيما بينها كجمعيات وفرق تطوعية بشكل طفيف من 2.8 إلى 2.9 على مقياس متدرج[4]. وبقي مدى الاستقلالية التي تمنحها الجهات الممولة الوطنية لعمل الجمعيات التي تدعمها على الأرض على نفس مستوى الثلث الماضي، وهو 2.3 على مقياس متدرج[5]، إلا أن مدى الاستقلالية التي تمنحها الجهات الممولة الأجنبية قد انخفض من 2.5 إلى 2.3 ليصبح مساوياً لنظيرتها الوطنية، وهي ظاهرة تسجّل لأول مرة منذ بدء الاستبيان عام 2019. على مستوى المحافظات، كانت الجهات الممولة الوطنية أكثراً منحاً للاستقلالية في إدلب والرقة والقنيطرة وحلب ودرعا ودير الزور وريف دمشق. بالمقابل، كانت الجهات الممولة الأجنبية أكثراً منحاً

[4] من 5 إلى 1: متعاونة جداً - متعاونة - محايدة - غير متعاونة - غير متعاونة أبداً - لا أدري

[5] من 5 إلى 1: مستقلة جداً - مستقلة - محايدة - غير مستقلة - غير مستقلة أبداً - لا أدري

للاستقلالية في الحسكة واللاذقية وحماة وحمص ودمشق وطرطوس.

من ناحية الجمعيات والمؤسسات المرخصة الجديدة، فإن بيانات الجريدة الرسمية خلال الثلث الثالث من عام 2021 تشير إلى رفض ترخيص 4 جمعيات، وقبول ترخيص 26 جمعية ومؤسسة. أرقام القبول تناقصت مقارنة بنفس الفترة من عام 2020، وكذلك تناقصت مقارنة بالثلث السابق من العام. تركزت الجمعيات التي رفض طلبها في هذا الثلث في حلب والحسكة ودمشق. أما الجمعيات المُحدثة فقد توزعت أنشطتها في مختلف المحافظات، مع ازدياد نسبي لتلك المرخصة في طرطوس. وبلغ عدد الجمعيات التي يشمل نشاطها كامل الجغرافية السورية 6 في هذا الثلث. وكانت الأعمال الخيرية والخدمات الاجتماعية هي أبرز القطاعات التي تنشط فيها الجمعيات المُحدثة.

وأشهر في هذا 3 فروع لجمعيات مرخصة سابقاً في محافظات متعددة. وقبلت كامل طلبات الجمعيات لتعديل أنظمتها الداخلية وعددها 19. وتضمنت هذه التعديلات بعض البنود الخاصة بالاشتراكات والتنظيم الداخلي للجمعيات. وقد لوحظ في هذا الثلث تراجع تأسيس الجمعيات التي يتخصص نطاق عملها في قرى أو بلدات محددة. وازداد مستوى التفاعل الرسمي مع العمل المجتمعي من 2.9 في الثلث الماضي إلى 3.0 في هذا الثلث على مقياس متدرج[6].

وبقي مدى تساوي فرص الذكور والإناث في الحصول على عمل ضمن القطاع الأهلي، بحسب الناشطين، على نفس مستوى الثلث الماضي عند 2.7 على مقياس متدرج[7]. وسجّلت محافظتا الحسكة وطرطوس أعلى مستوى من ناحية تساوي الفرص هذا الثلث، فيما كان أدنى مستوى في دير الزور.

[6] من 5 إلى 1: داعم جداً - داعم - محايد - غير داعم - غير داعم أبداً - لا أدري

[7] من 5 إلى 1: متساوية جداً - متساوية - ليست متساوية ولا غير متساوية - غير متساوية - غير متساوية أبداً - لا أدري

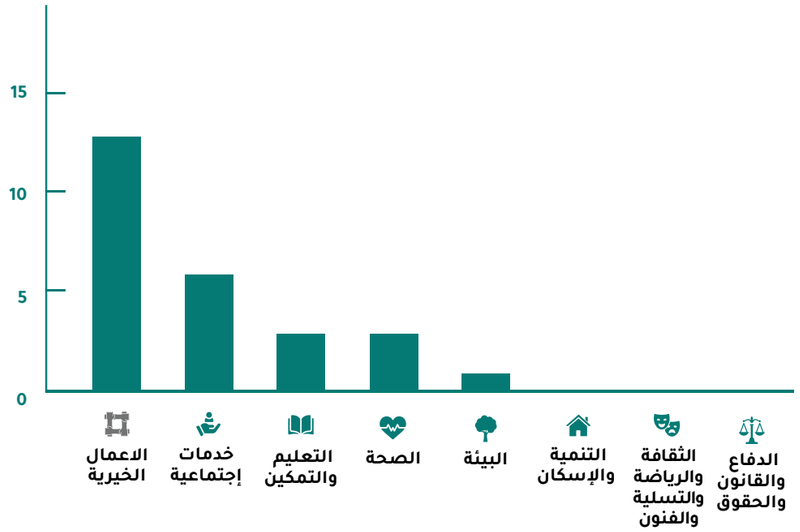

شكل 7: توزع قطاعات عمل الجمعيات والمؤسسات المرخصة خلال الثلث الثالث من عام 2021

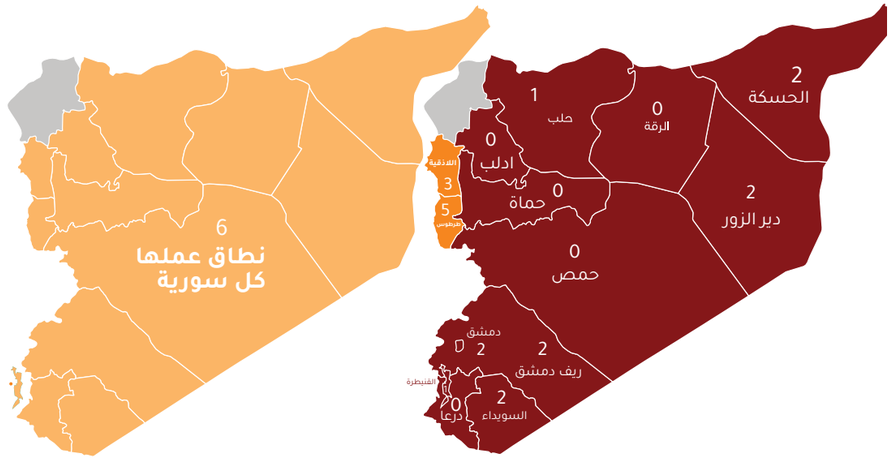

شكل 8: توزع جغرافيا نشاط الجمعيات والمؤسسات المرخصة خلال الثلث الثالث من عام 2021

ظواهر اجتماعية

يهتم هذا المحور بقياس مدى شيوع عدد من الظواهر الاجتماعية في المجتمعات المحلية من منظور الناشطين المجيبين، من خلال تقييمهم لذلك على مقياس متدرّج[8]. تحسن بشكل طفيف مؤشر عمالة الأطفال والطفلات، حيث زادت قيمة المؤشر من 2.0 إلى 2.1. وبحسب إجابات الناشطين، فإن عمالة الأطفال كانت الأقل شيوعاً في طرطوس والأكثر شيوعاً في الرقة. وبقي مؤشر تسوّل الأطفال والطفلات عند نفس مستوى الثلث الماضي وهو 2.1. كما الحال بالنسبة لعمالة الأطفال، بدت ظاهرة تسوّل الأطفال الأقل شيوعاً في طرطوس والأكثر شيوعاً في الرقة.

وبقي مؤشر تزويج الفتيات ما دون سن الثامنة عشر عند مستوى 2.5. في هذا الثلث، بدت الظاهرة أكثر انتشاراً في محافظتي الرقة وإدلب من باقي المحافظات، بحسب إجابات الناشطين. وقل في هذا الثلث التسرب الدراسي للذكور بشكل طفيف، إذ تغير مؤشر التسرب لهم من 2.0 إلى 2.1، فيما بقي المؤشر عند 2.4 للإناث.

في حالة العنف الأسري، فإن الخيار الرئيسي الذي تلجأ إليه النساء هو العائلة أو العشيرة بحسب إجابات 64٪ من المجيبين، فيما أشار 11٪ من المجيبين إلى أن النساء في محيطهم يلجأن بشكل رئيسي إلى المحكمة، أو الوجهاء المحليين (6٪ من الإجابات)، أو مخفر الشرطة (3٪)، أو الجمعيات (4٪)، وأجاب 13٪ من المجيبين بلا أدري.

[8] من 5 إلى 1: غير شائع أبداً - غير شائع - ليس شائع ولا غير شائع - شائع - شائع جداً - لا أدري

الاستجابة لكوفيد-19

في سؤالهم عن مدى رضاهم عن استجابة الجهات المختلفة لأزمة فيروس كورونا على مقياس متدرج[9]، ازداد بشكل طفيف رضا المجيبين عن تفاعل السلطات المحلية مع الأزمة من 2.8 إلى 2.9. أعلى مستويات رضا عن استجابة السلطات المحلية في هذا الثلث سجّلت في محافظات ريف دمشق والرقة، فيما سجّل أدنى مستوى رضا في دير الزور. وارتفع كذلك رضا المجيبين عن تفاعل الإعلام الحكومي مع أزمة كورونا من 2.9 إلى 3.1. وواصل رضاهم هم تفاعل الإعلام الخاص بالازدياد للثلث الثاني على التوالي، ليصل إلى 3.2، مقارنة بمستوى 3.0 في الثلث الماضي. وازداد رضا الناشطين عن تفاعل وسائل التواصل الاجتماعي مع أزمة كورونا من 3.3 إلى 3.4. وارتفع مستوى تفاعل الجهات الأهلية والمجتمعية مع أزمة كورونا بصورة طفيفة من 3.0 إلى 3.1. أدنى مستوى لتفاعل هذه الجهات سجّل في محافظة دير الزور.

وفي سؤال الناشطين عما إذا قاموا بالتسجيل لتلقي لقاح كوفيد-19، أكّد 42٪ منهم بأنهم قد سجلوا (مقارنة بنسبة 23٪ في الثلث السابق)، فيما قال 26٪ آخرون بأنهم لم يسجلوا بعد لكنهم يرغبون بالتسجيل. وأشار 24٪ آخرون أنهم لم يسجلوا ولا يرغبون بالتسجيل. واختار 8٪ من الناشطين عدم الإجابة عن السؤال. أما بالنسبة لنسبة الناس في محيط المجيبين ممن قاموا بالتسجيل لتلقي لقاح كوفيد-19 على مقياس متدرج[10]، فقد كان ارتفع المتوسط على مستوى سورية من 2.2 في الثلث الماضي إلى 2.5 في هذا الثلث. ولم يتجاوز المعدل 3.0 في أي من المحافظات، وسجّلت أقل نسبة، بحسب إجابات الناشطين، في محافظة درعا.

[9] من 5 إلى 1: راضي جداً - راضي - لست راضي ولا غير راضي - غير راضي - غير راضي أبداً - لا أدري

[10] من 5 إلى 1: جميع الناس - معظم الناس - بعض الناس (النصف تقريباً) - قلة من الناس - لا أحد - لا أدري

مستقبل وآفاق التنمية

انخفضت ثقة الناشطين بقدرة العمل المجتمعي على التأثير في عملية التنمية في سورية من 3.8 إلى 3.6 على مقياس متدرج[11]. ولوحظ انخفاض كبير في مستوى الثقة في محافظة حلب من 4.2 إلى 3.0، وفي طرطوس من 4.4 إلى 3.9، وفي دير الزور من 2.1 إلى 1.7، فيما ازدادت الثقة بشكل طفيف في العديد من المحافظات، وسجّل أعلى مستوى في هذا الثلث في اللاذقية عند 4.4. وانخفض إيمان الناشطين بقدرة القائمين على مسؤوليات الإدارة المحلية والمنتخبين على التأثير في عملية التنمية المحلية من 2.8 إلى 2.7. أعلى مستوى سجّل في محافظتي الرقة وطرطوس. وازداد بشكل طفيف مدى تشارك المنتخبين في الإدارة المحلية المعلومات مع المواطنين من 2.1 إلى 2.2 على مقياس متدرج[12]، إلا أن هذا المستوى لا يزال يشير إلى ميلهم إلى عدم التشارك. أدنى مستويات تشارك سجّلت في محافظتي حلب ودير الزور.

في سؤال اختياري حول مدى تلبية البرامج الانتخابية للبرلمان لتطلعات الناخبين حولهم، أشارت إجابات الناشطين إلى أن هذه البرامج لم تكن ملبية للتطلعات، فقد بلغ متوسط الإجابات 2.0 على مقياس متدرج[13]، وهو أعلى بقليل من مستوى الثلث السابق الذي كان قد بلغ 1.9. وازداد بشكل طفيف مدى اهتمام المرأة بالمشاركة السياسية (ترشّح - تصويت - عضوية أحزاب)، بحسب إجابات الناشطين على مقياس متدرج[14]، من 2.1 إلى 2.2. أعلى مستوى اهتمام في هذا الثلث سجّل في محافظة الرقة، فيما كان أدنى مستوى في دير الزور.

أما عن تأثير استخدام البطاقة الذكية على عدالة توزيع الدعم الحكومي، وهو سؤال اختياري لم يجب عليه كل الناشطين، رأى الناشطون أن استخدام البطاقة

[11] من 5 إلى 1: قادر جداً - قادر - محايد - غير قادر - غير قادر أبداً - لا أدري

[12] من 5 إلى 1: يتشاركون بشكل جيد - يتشاركون - محايد - لا يتشاركون - لا يتشاركون أبداً - لا أدري

[13] من 5 إلى 1: ملبية تماماً - ملبية - ليست ملبية ولا غير ملبية - غير ملبية - غير ملبية أبداً - لا أدري

[14] من 5 إلى 1: اهتمام مرتفع جداً - اهتمام مرتفع - اهتمام متوسط - اهتمام منخفض - اهتمام منخفض جداً - لا أدري

الذكية يقلل من عدالة توزيع الدعم، فقد بلغ معدل إجاباتهم 2.6 على مقياس متدرج[15]. وشهد هذا المؤشر هبوطاً كبيراً، إذ كان قد بلغ 3.0 في الثلث السابق. وتبدو عدالة عند أقل مستوى في محافظتي الرقة ودرعا، فيما سجّل أعلى مستوى، بحسب إجابات الناشطين، في طرطوس.

وازداد بشكل طفيف مدى تفاؤل الناشطين بمستقبل التنمية في سورية من 2.7 إلى 2.8 على مقياس متدرج[16]. أعلى مستوى تفاؤل في هذا الثلث سجّل في محافظة إدلب، فيما كان أقل مستوى في دير الزور. ووصلت نسبة المجيبين الذين عبّروا عن رغبتهم في السفر والاستقرار خارج سورية في السنتين القادمتين إلى 62٪، مقارنة بنسبة 56٪ في الثلث الماضي، وهذه النسبة لا تزال في ازدياد للثلث السادس على التوالي.

[15] من 5 إلى 1: أكثر عدالة بكثير - أكثر عدالة - محايد - أقل عدالة - أقل عدالة بكثير - لا أدري

[16] من 5 إلى 1: متفائل جداً - متفائل - محايد - غير متفائل - غير متفائل أبداً - لا أدري

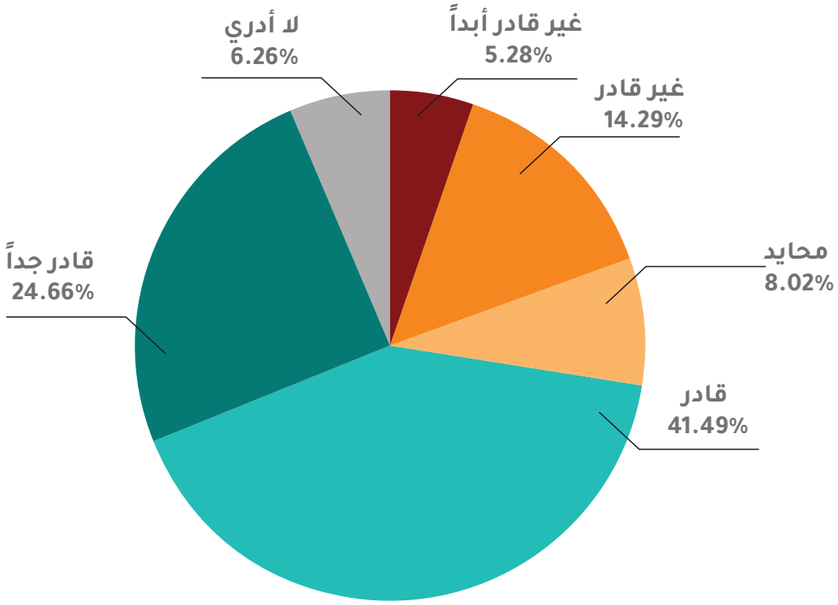

شكل 9 : إيمان الناشطين بقدرة العمل المجتمعي على التأثير في عملية التنمية في سورية في الثلث الثالث من عام 2021

شكل 10: إيمان الناشطين بقدرة القائمين على مسؤوليات الإدارة المحلية والمنتخبين في محيطهم على التأثير في عملية التنمية المحلية في الثلث الثالث من عام 2021

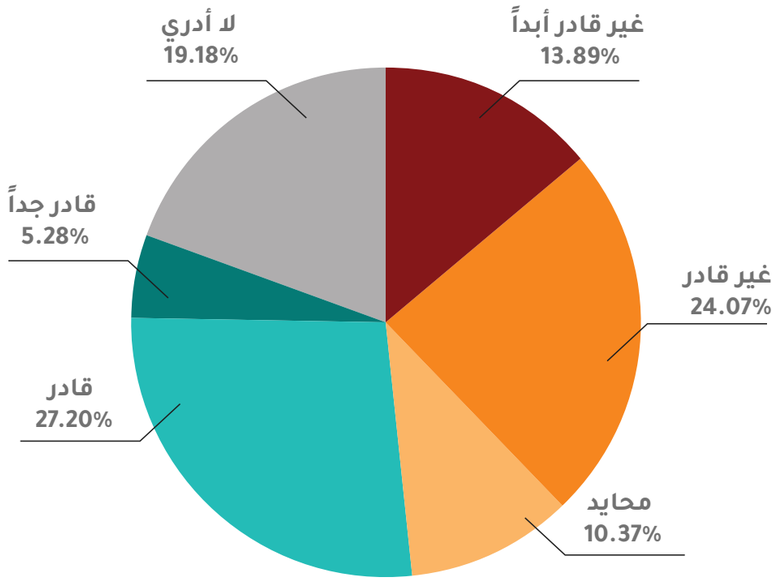

شكل 11: اعتقاد الناشطين بتساوي فرص العمل بين الذكور والاناث في القطاع الأهلي في الثلث الثالث من عام 2021

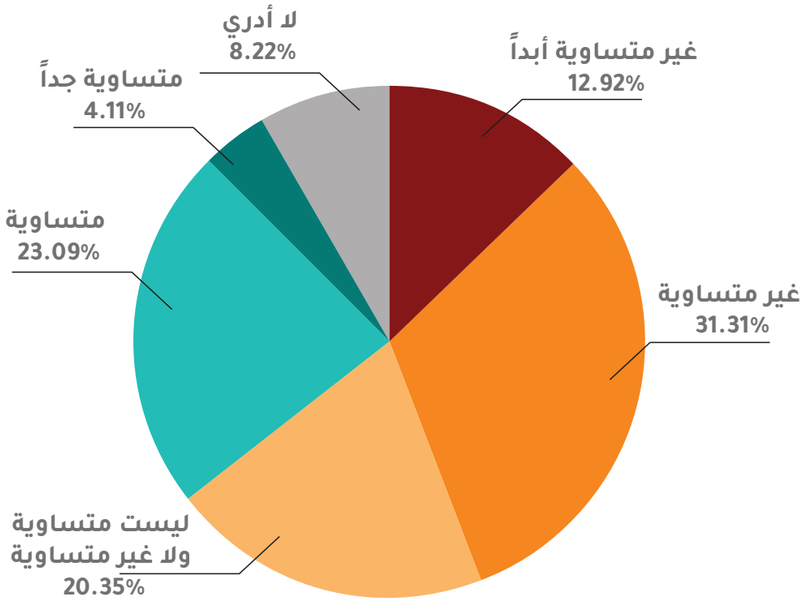

من خلال مقارنة نتائج استبيان ناشطي المجتمع المحلي بين الثلث الثاني والثالث من عام 2021، يمكن ملاحظة ما يلي:

- **انخفاض الرضا عن النقل على مستوى سورية، وانخفاض في مستوى الخدمات بشكل عام في محافظة حلب**
- **انخفاض ملفت في قدرة الأسر على تدبّر الغذاء واحتياجات المعيشة في محافظتي حلب ودير الزور**
- **ارتفاع في مستوى التسجيل لتلقي لقاح كوفيد-19**
- **هبوط في مدى العدالة التي يحققها استخدام البطاقة الذكية على توزيع الدعم**
- **المزيد من الارتفاع في نسبة المجيبين الذين عبّروا عن رغبتهم في السفر والاستقرار خارج سورية**

العمل الحكومي

المعلومات الواردة حول الدور التنموي للحكومة وتفاعلاته قائمة على مراجعة التشريعات والمراسيم والقرارات عموماً والمتعلقة بالتنمية والخدمات خصوصاً خلال الثلث الثالث من 2021 في الجريدة الرسمية والوكالة العربية السورية للأنباء (سانا) والموقع الرسمي لرئاسة مجلس الوزراء.

ملامح عامّة

بالنسبة لانتشار وباء كوفيد-19، فقد أغلقت وزارة الصحة الرقم الرسمي للإصابات في نهاية الثلث الثالث من 2021 كما يلي: 50278 إصابة مسجّلة شُفي منها 32514 فيما بلغ عدد الوفيات 2897. في الغالب لا تعكس هذه الأرقام الأعداد الحقيقيّة للإصابات وتوزعها في مختلف المناطق، خصوصاً مع تردّي الواقع الصحي وعدم مراجعة المستشفيات وإجراء الاختبارات لارتفاع أسعارها. أمّا بالنسبة لعمليات التطعيم فهي مستمرّة لكن أرقام متلقي اللقاح مازالت خجولة جداً نسبة لعدد السكان رغم توفر مراكز التلقيح وانتشارها، ما دفع المؤسسات الحكوميّة لفرض بعض القيود على دخولها لدفع المواطنين نحو تلقي اللقاح.

رغم بقاء سعر صرف الليرة في هوامش محدودة مقابل العملات الأجنبية، فإن أسعار مختلف السلع والخدمات ارتفعت بشكل واضح، ما أثار السخط خصوصاً تجاه وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك التي لم تستطع الإيفاء بالوعود التي قدمتها. كما أن تأخّر وتخفيض كميات المواد المدعومة والدراسات الحكومية لرفع الدعم عن شرائح من السوريين أثارت كثيراً من الانتقادات وخصوصاً في وسائل التواصل الاجتماعي. وتمّ تغيير المحافظين في كل من اللاذقية وإدلب والسويداء ودرعا وتعيين عدد من معاوني الوزراء وإقرار الموازنة العامة للدولة بالاعتمادات التالية بالليرة السورية: العمليات الجارية 11 تريليونا و325 مليار ليرة، العمليات الاستثمارية مليارى ليرة. وبلغ إجمالي العجز 4 تريليونات و118 مليار ليرة.

اللجنة الدستورية عادت للانعقاد وعقدت الجولة السادسة خلال هذا الثلث، والتي انتهت إلى فشل الاتفاق بين أعضائها على أي مبادئ دستورية تم طرحها للنقاش. كما شهد هذا الثلث مؤشرات لبعض الانفراجات في علاقات الحكومة مع دول أخرى حيث زيارة وزير الخارجية الاماراتي، والاتصال مع الملك الأردني، وعودة الحركة من خلال معبر نصيب مع الأردن، والاتصال مع الرئيس الصيني، وتعيين سفير للبحرين في سورية، والاتفاق على استضافة سورية لمؤتمر الطاقة العربي لعام 2024، بالإضافة إلى لقاءات وزير الخارجية لبعض الدبلوماسيين العرب في نيويورك خلال أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة. الحديث عن خط الغاز المصري والكهرباء الأردنية عبر سورية إلى لبنان نال قسطاً وافراً من الاهتمام الإعلامي والمؤسساتي. وعقدت لتنظيمه لقاءات واجتماعات وسط تطمينات أميركية بإعفاء هذا الخط من العقوبات الأميركية على سورية والمتعاملين معها.

المؤسسات الحكومية وتنظيمها

صدر القانون المالي الجديد للوحدات الإدارية. وتمّ إحداث صندوق دعم الطاقات المتجددة ورفع كفاءة الطاقة. كما شكّلت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل المجلس الاستشاري للعمل والحوار الوطني لمتابعة شؤون العمل مع الجهات ذات الصلة. بالنسبة للهياكل التنظيمية للوزارات، فقد تمّ اعتماد الهيكل التنظيمي لكل من وزارة التنمية الإدارية ووزارة شؤون رئاسة الجمهورية. وأحدثت الهيئة الوطنية للجودة والاعتمادية في التعليم العالي.

تمّ تعديل الأنظمة الداخلية لكل من المؤسسة العامة للتأمين والمعاشات والمؤسسة العامة للإسكان. وصدر النظام الداخلي لنقابة الفنانين. كما أصدرت وزارة الأوقاف النظام الداخلي للمدارس الشرعية الإسلامية. وتمّ إحداث محكمة مذهبية للموحدين الدروز في عدلية ريف دمشق. كما أجريت تعديلات في قانون الأوقاف أعادت تنظيم المجلس الفقهي وألغت منصب مفتي الجمهورية.

صدرت التعليمات الخاصة بالمرسوم 19 لسنة 2021 الخاص بأجور المدرسين المياومين والعاملين بالدوام الجزئي. كما صدرت عن رئاسة مجلس الوزراء تعليمات حددت المعايير الاساسية للترشح لشغل منصب معاون وزير أو مدير عام، وأخرى حددت المسار الوظيفي للمدير العام. كما أصدر المجلس نظام العقود للشركة السورية للاتصالات.

صدرت اللائحة الداخلية لمجلس الدولة. كما أحدثت مديرية تنمية ادارية في هيئة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وأقرت بطاقات الوصف الوظيفي للمديريات المركزية ودوائرها في وزارة الدفاع. كما عمّم مجلس الوزراء بإلزام الجهات العامة كافة بتسوية أوضاع آلياتها ومركباتها وسياراتها غير المسجلة.

منحت وزارة النفط العاملين في مصفاة حمص والشركة السورية للغاز والسورية لتخزين وتوزيع المواد البترولية علاوات إنتاج. كما منحت وزارة الصناعة علاوات إنتاج للعاملين في كل من شركة حلب لصناعة الكابلات والشركة العامة للمنتجات البلاستيكية والشركة العامة للإسمنت والشركة الطبية العربية (تاميكو). ومنحت وزارة النقل علاوات إنتاج للعاملين في المؤسسة العامة للطيران المدني وكذلك وزارة التربية للعاملين في المؤسسة العامة للطباعة.

بالنسبة لوزارة الكهرباء، فقد عدّلت سقف الإعانات الصحية للعاملين فيها، ومنحت علاوات إنتاج للعاملين في مؤسستي توليد ونقل وتوزيع الكهرباء. وتمّ رفع سقف المكافآت السنوية للعاملين لدى المؤسسات التابعة لوزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك.

تركيز العمل الحكومي

الصحة

كما في الثلث الماضي، فقد تصدّرت موضوعات الصحة تركيز الإعلام الحكومي. أعيد تأهيل مراكز صحية في عدة محافظات. وتم افتتاح عدّة مراكز صحية جديدة بالتعاون مع جمعيات ومنظمات. وحظيت دعوات التلقيح والمعلومات حول اللقاحات والمراكز وانتشارها بتغطيات واسعة. كما شغلت القرارات المتعلقة بمنع دخول المؤسسات الحكومية لغير الملقحين حيزاً واسعاً من الإعلام. وقامت وزارة الصحة بتحديد الشروط الصحية والفنية الواجب توافرها في كل الصيدليات. كما تمّت زيادة البدل النقدي لمرضى الجذام في مصح الوليد في ريف دمشق. وحددت شروط منح التراخيص لافتتاح مكاتب علمية للدعاية الطبية.

المحور الاقتصادي

حلّ المحور الاقتصادي تالياً في تركيز الإعلام الحكومي. صدرت التعليمات التنفيذية لقانون الاستثمار 2021 في وقت قياسي. وقررت رئاسة مجلس الوزراء إلزام جميع المصدرين بتنظيم تعهد إعادة قطع التصدير لدى أحد المصارف المرخص لها قبل القيام بعملية التصدير النهائي أو المؤقت. وصدر عن مصرف سورية المركزي نظام إصدار شهادات الإيداع بالليرة السورية وبالقطع الأجنبي.

عدّلت نقابة مقاولي الإنشاءات الرسوم السنوية والانتساب والغرامات للشركات العربية والأجنبية. كما أخرجت وزارة المالية مكلفين من فئة مكلفي ضريبة الدخل المقطوع إلى فئة مكلفي ضريبة الارباح الحقيقية. وعدّلت بدلات الخزن عن البضائع في الساحات والمخازن التابعة للرقابة الجمركية.

وتمّ تعديل نسب الرسوم الجمركية في جدول التعرفة الجمركية، وكذلك تعديل البدلات التي تتقاضاها المؤسسة العامة للمناطق الحرة. وأقرّ استيفاء رسم مالي عند منح وترخيص شركات الحماية والحراسة الخاصة. أعيد تحديد أسعار مبيع الاسمنت والمازوت الصناعي والتجاري. وأقرت بمرسوم زيادات في الرواتب والأجور والمعاشات التقاعدية وأعيد تحديد التعويض العائلي، وتمّ منح أعضاء الهيئة التعليمية تعويض تفرغ اضافي شهري وإعادة تحديد الحدود الدنيا والقصوى لرواتب أعضاء هيئة الطاقة الذرية. وعدّلت أيضاً تعرفة أجور انتقال العاملين في دوائر الدولة ومؤسساتها. وأعيد تحديد أجور قاعات الشرف المأجورة في بعض المطارات.

الزراعة والأرياف

تقدمت الزراعة في هذا الثلث وحلّت تالياً في تركيز الإعلام الحكومي. كما نالت نصيباً وافراً من القرارات الحكومية التي أعادت تحديد أجور تحليل عينات المنتجات النباتية والمواد النباتية في وزارة الزراعة. وعدّلت أسعار المنتجات الحراجية وأسعار الأشجار المثمرة وبدل الخدمات التي تقدمها الهيئة العامة للبحوث العلمية الزراعية. كما منعت الوزارة استيراد فسائل وغراس وأشجار النخيل إلا بشروط.

أعيد تعديل أجور المكلفين بالتدريس في مدارس ومراكز التدريب المهني في وزارة الزراعة والجهات المرتبطة بها. كما تمّ تعديل أجور التعقيم الحراري، وتأمين لقاحات التحصينات الوقائية. بالنسبة لمحصول القمح لموسم 2021-2022، فقد تمّ تحديد سعر الشراء. وتمّ تحديد شراء الكيلو غرام من محصول الشوندر السكري وتحديد سعر مبيع الكيلو غرام الواحد من بذار الشوندر السكري المستورد. كما صدرت التعليمات الخاصة بإنتاج الغراس الحراجية والشروط الفنية الناظمة لتداول وتصنيع الأسمدة. وأقرّت الوزارة حصر بيع الغراس من مراكز إنتاج الغراس المثمرة، وأحدثت حقل أمهات للأنواع الحراجية في منطقة القرداحة.

المجتمع المحلي

حلّت موضوعات المحليات تالياً في تركيز الإعلام الحكومي. بالنسبة للقرارات، فقد تمّت إعادة تحديد تعرفة نقل الأشخاص في وسائل النقل العامة العاملة على المازوت. كما أعيد تحديد الكلف غير المباشرة للبيانات والخدمات المقدمة في مركز خدمة المواطن. وصدرت التعليمات والقواعد الناظمة لعمل محال بيع الأختام بسورية.

أعـادت وزارة الأوقـاف تحديـد البـدلات الشـهرية التـي يتقاضاهـا المكلفـون بالعمـل الدينـي. وقامـت وزارة الثقافـة بتحديـد البـدلات والرسـوم الدراسـية فـي مرحلـة الإجـازة فـي المعهـد العالـي للفنـون السـينمائية، وكذلـك تحديـد البـدلات المسـتوفاة مـن الطلبـة فـي مراكـز الفنـون التشـكيلية والتطبيقيـة. كمـا أدرجـت اليونسـكو القـدود الحلبيّـة السـورية علـى لائحـة التـراث الإنسـاني بجهـود مـن الأمانـة السـوريّة للتنميـة التـي أعـدّت الملـف وتابعتـه بحسـب وزارة الثقافـة.

تـمّ تجديـد الترخيـص لمحاسـبين قانونييـن. وصـدرت تعليمـات تنفيذيـة جديـدة للقانـون 34 لسـنة 2004 المتعلـق بشـؤون الإعاقـة. كذلـك صـدرت شـروط ترخيـص وعمـل المكاتـب الخاصـة لتشـغيل العمـال السـوريين. وأعيـد تحديـد قيمـة رخصـة سـير المركبـة عـن وزارة النقـل. وتـمّ التجديـد لتراخيـص شـركات حمايـة وحراسـة. وأقـرّ تفويـض وتعييـن رؤسـاء مجالـس بلـدات ومـدن وحـلّ بعضهـا.

وفـي قضايـا السـكن والإعمـار، اسـتملكت عقـارات فـي درعـا والسـويداء وحمـاة وحلـب وطرطـوس واللاذقيـة لتـؤدّي خدمـات ذات نفـع عـام. وافتتحـت أعمـال إعـادة تكويـن الوثائـق العقاريـة المتضـررة فـي منطقـة الميادين وفـي بعـض المناطـق العقاريـة التابعـة لمحافظـة ديـر الـزور. وأحدثـت منطقـة فـي مدينـة تـل سـلحب بحمـاه لتضـم ناحيتـي جـب رملـة وعيـن الكـروم. كمـا تـمّ إحـداث منطقـة تنظيـم مدخـل دمشـق الشـمالي، بالإضافـة إلـى إقـرار القانـون المالـي للوحـدات الإداريـة.

التعليم

حـلّ التعليـم تاليـاً. بـدأت المـدارس والجامعـات فـي موعدهـا رغـم تحذيـرات مـن انتشـار موجـات جديـدة مـن كوفيـد-19. افتتحـت اختصاصـات جديـدة وأقـرت عشـرات برامـج الإجـازة والماسـتر والدكتـوراه فـي جامعـات دمشـق وتشـرين والبعـث والفـرات وحلـب وطرطـوس. وصـدرت التعليمـات التنفيذيـة لمرسـوم منـح المكافـآت للطـلاب الأوائـل. وتـمّ تعديـل قـرار تعييـن أعضـاء الهيئـة التدريسـية خـارج الكليـة. كمـا أعيـد تحديـد رسـوم الإقامـة فـي المدينـة الجامعيـة ابتـداءً مـن العـام القـادم. وأعيـد تحديـد أجـور المتعاقديـن مـن غيـر المتقاعديـن عـن مجلـس التعليـم العالـي. وعدّلـت مـواد فـي نظـام مـدارس التمريـض. وأقـرت لوائـح داخليـة لبعـض الكليـات. وأصـدرت وزارة التربيـة التعليمـات الخاصـة بمجلـة المعلـم العربـي.

الاتصالات والانترنت

نـال هـذا المحـور حصـة جيـدة مـن القـرارات الحكوميّـة. تـمّ تعديـل أسـعار خدمـة IPTV وتعديـل أسـعار خدمـة الاتصـالات الخلويـة. كمـا عدّلـت اللائحـة الداخليـة للاتصـالات اللاسـلكية الراديويـة. وصـدرت لائحـة المواصفـات الفنيـة للطرفيـات الخاصـة والضوابـط الفنيـة والإداريـة بخصـوص إدخـال وتركيـب مقاسـم عـن مجلـس المفوضيـن فـي الهيئـة الناظمـة للاتصـالات والبريـد. وتـمّ اعتمـاد خدمـات الاسـتضافة فـي الهيئـة الوطنيـة لخدمـات الشـبكة.

صـدر نظـام الترخيـص النمطـي لاسـتخدام التطبيـق الإلكترونـي فـي تقديـم خدمـة نقـل الـركاب. كمـا أقـرت سياسـة اعتمـاد النـوع للتجهيـزات التـي تسـتخدم الطيـف التـرددي الراديـوي. وصـدر نظـام ترخيـص البائـع الثانـوي، ونظـام منـح ترخيـص خدمـة تغذيـة الحسـابات الالكترونيـة الخاصـة بزبائـن شـركات الاتصـالات النقالـة عـن مجلـس المفوضيـن فـي الهيئـة الناظمـة للاتصـالات والبريـد.

المحور الصناعي

أقرّ استيفاء مركز تطوير الإدارة الإنتاجية بدلاً لقاء الخدمات المقدمة عن نشاطه واعماله، تمّ تحديد سعر الكيلو واط ساعي لاستجرار الكهرباء، أعيد تحديد أسعار مبيع الزيوت المعدنية إلى شركة محروقات وإلى المستهلكين، كما تمّ تمديد إعفاء المواد الأولية المستوردة كمدخلات للصناعة المحلية من الرسوم الجمركية، أجريت تعديلات على قانون الكهرباء تسمح بشراء الكهرباء المنتجة من مشاريع الطاقات المتجددة، وصدر نظام استثمار وتوزيع الكهرباء.

محاور أخرى

صُدّق اتفاق التعاون في مجال السياحة المتبادل مع أبخازيا. وصدّقت الاتفاقية المشتركة بشأن أمان التصرف في الوقود المستهلك وأمان التصرف في النفايات المشعة لسنة 1997.

تمّ في هذا الثلث إصدار نظام منح تراخيص تقديم خدمات الطرود البريدية من خلال مكاتب الشحن. وسجّلت في عداد المواقع الأثرية مواقع الممسخين بريف دمشق، ومبنى الشبيبة وسينما الكندي في حمص وتل تالين بطرطوس.

أعيد تسمية د نجاح العطار نائباً لرئيس الجمهورية. وأقرّ النظام الداخلي لدار الأمان لرعاية الأيتام وأبناء الشهداء في طرطوس عن وزارة الأوقاف. صدرت التعليمات التنفيذية لقانون الثروة السمكية والأحياء المائية. كما صدرت التعليمات تنفيذية للقانون الخاص بترخيص مكاتب تشغيل عمال المنازل. وتمّ الترخيص لحزب سياسي جديد في سورية.

اهتمامات المستويات الحكوميّة

في مراجعة الإعلام الحكومي، فقد تباين اهتمام المستويات الحكومية بالقطاعات والخدمات. حظيت التطبيقات الحكومية بنصف المواد المدروسة تقريباً. وبقيت في هذا الثلث المحافظات متقدمة على الوزارات في التطبيقات الحكوميّة كافتتاح مشاريع وخدمات. كان دور السلطات المحليّة محدوداً جداً في الخطط والقرارات. وحظي المستوى الوزاري بأكبر عدد من الخطط إلى جانب القرارات والتصريحات. بالنسبة للتفاعل مع الأحداث اليومية، كان أقل من نصف المواد الإعلامية متفاعلاً مع الأحداث اليومية، وكان المستوى الوزاري الأكثر تفاعلاً، فيما حلّت تالياً كل من المديريات والمحافظات.

القطاع الخاص وسوق العمل

تستند البيانات المتعلقة بالشركات الجديدة في هذا الجزء إلى البيانات المنشورة رسمياً حول الشركات المسجلة بحسب أعداد الجريدة الرسمية بين أيلول وكانون الأول 2021. واستخلصت البيانات المتعلقة بحالة سوق العمل من استبيان الناشطين المجتمعيين.

الشركات الجديدة

خلال الثلث الثالث من عام 2021، سجلت 294 شركة خاصة جديدة من خلال القنوات الرسمية، وهو أقل بقليل من عدد الشركات الذي أعلن عن تسجيلها في الأشهر الأربعة السابقة لها. مجموع الرساميل المودعة عند تسجيل هذه الشركات الجديدة يقدر بحوالي 4.2 مليار ليرة سورية. هذه الرساميل لا تمثل كامل الاستثمارات، إنما ما يختار الشركاء إيداعه كاستثمار أولي معلن عند تأسيس الشركة. لهذا فإن الاستثمارات الفعلية تزيد عن مقدار الرساميل المودعة عند التأسيس. نشير هنا كذلك إلى أن هذه الأعداد لا تشمل الأنشطة التجارية غير المسجّلة، خاصة الصغيرة منها، وهذا نقص أساسي في البيانات حيث نجهل حجم القطاع غير الرسمي. كما أن هذه الأعداد لا تشمل الشركات والاستثمارات في المناطق خارج سيطرة الحكومة المركزية، حيث لا يتم تسجيل الشركات في هذه المناطق من خلال قنوات الحكومة المركزية في دمشق. بالإضافة إلى الشركات الجديدة المسجلة، تم تعديل وضع 10 شركات لكي تتوافق مع قانون أحكام الشركات رقم 29 الصادر في عام 2011.

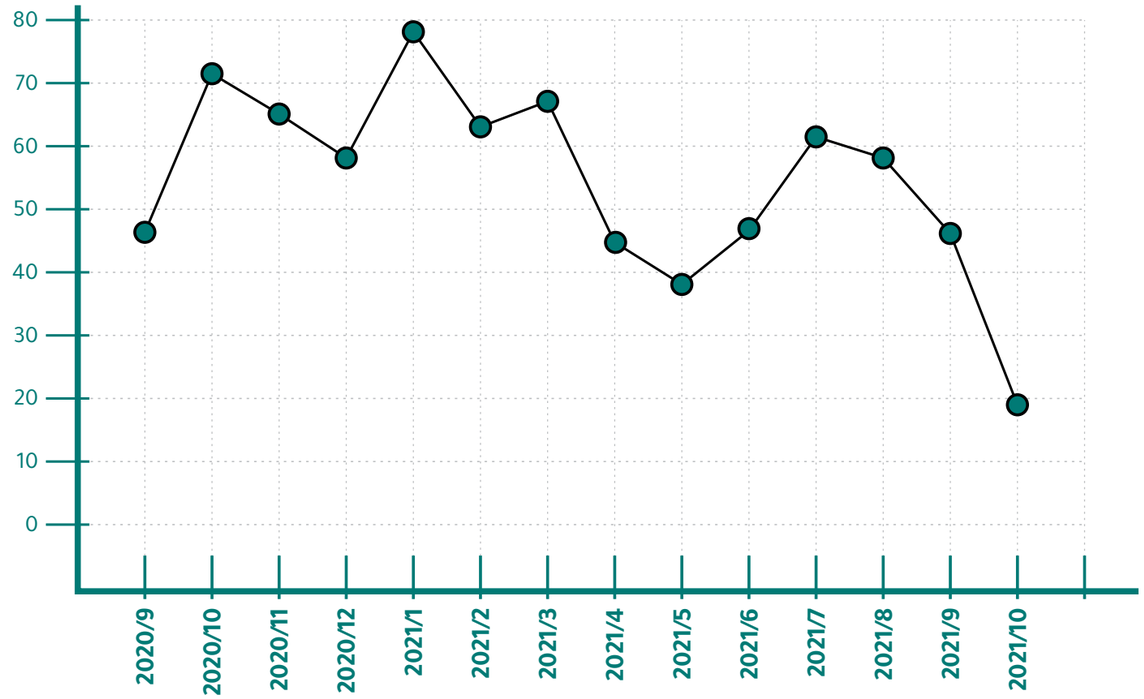

شكل 12: خط زمني للعدد التراكمي للشركات المسجلة منذ شهر أيلول 2020 بما فيها المسجلة في الثلث الثالث من عام 2021، وتشمل الرخص الجديدة والمعدلة

مثلت الشركات محدودة المسئولية 98٪ من الشركات الجديدة المسجلة، مقابل 2٪ شركات مساهمة مغفلة خاصة. من ناحية عدد الشركات، فإن 62٪ من الشركات الجديدة تنشط في قطاع تجارة الجملة والاستيراد والتصدير. ويمثل مجموع رساميل هذه الشركات 32٪ من الرساميل المستثمرة في تأسيس الشركات في هذه الفترة. من ناحية حجم الرساميل، مثّلت الشركات في قطاع إدارة الشركات والمؤسسات ربع الرساميل المستثمرة في هذا الثلث، ممثلة في شركتين فقط. وأسس في هذا الثلث 41 شركة تنشط في قطاع التصنيع، بالإضافة إلى 7 شركات في قطاع النقل والتخزين.

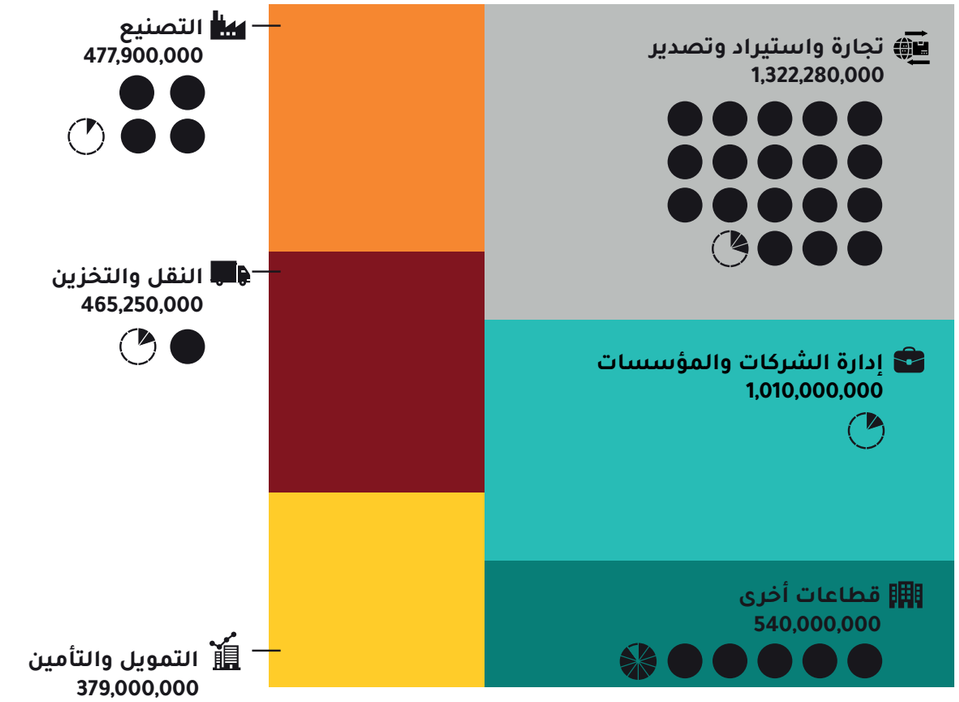

شكل 13: الشركات الجديدة المسجلة في الثلث الثالث من عام 2021 حسب رأس المال المستثمر والقطاع

جغرافياً، لا تزال الحصة الأكبر من عدد الشركات الجديدة المسجلة في محافظتي دمشق وريف دمشق، حيث أسس 86٪ من الشركات الجديدة هناك. وبقي عدد الشركات الجديدة المسجلة هذا الثلث منخفضاً في جميع المحافظات الأخرى.

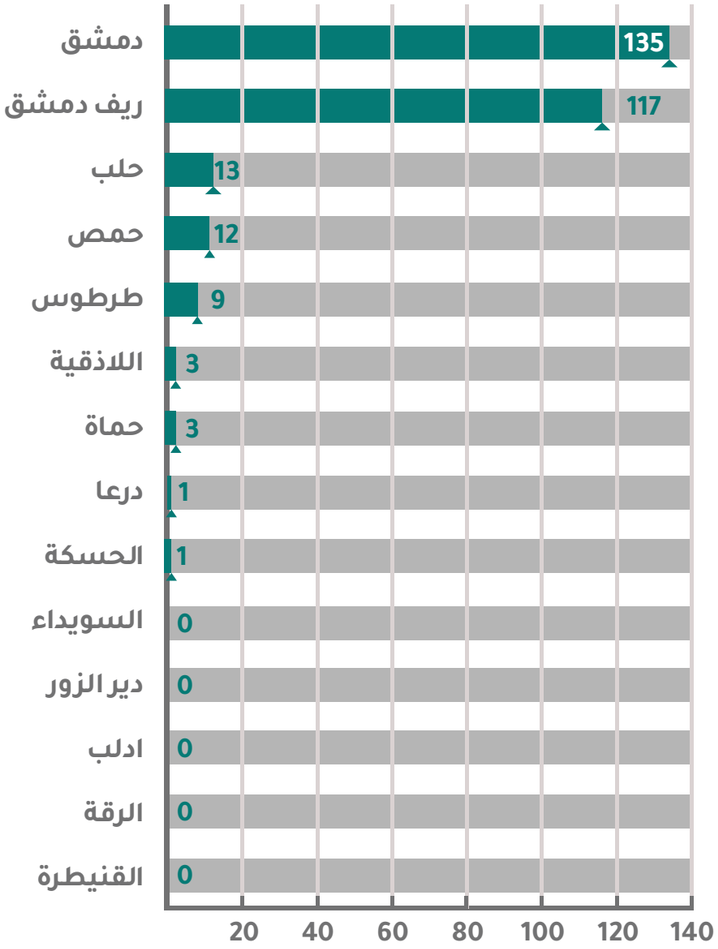

شكل 14: عدد الشركات الجديدة المسجلة في الثلث الثالث من عام 2021 حسب المحافظة

من ناحية المستثمرين الأجانب، برز المستثمرون الإيرانيون في هذا الثلث، الذين ساهموا في تأسيس 29 شركة، لا سيما في قطاعي تجارة الجملة والاستيراد والتصدير والمعلومات والكمبيوتر. تلى هؤلاء المستثمرون اللبنانيون، الذين ساهموا في تأسيس 12 شركة في قطاعات تجارة الجملة والاستيراد والتصدير والتصنيع وغيرها. وتضمنت 38٪ من الشركات الجديدة مساهمات إناث (مقارنة بنسبة 29٪ في الثلث الماضي)، وبلغ مجموع حصص هؤلاء النسوة من ملكية رأس مال هذه الشركات 9٪ (مقارنة بنسبة 2٪ في الثلث الماضي).

سوق العمل

بحسب إجابات الناشطين عن استبيان رصيد تنموي، بقي مؤشر صعوبة إيجاد عمل مناسب لخبرة وخلفية المجيبين التعليمية عند نفس مستوى الثلث الماضي وهو 2.1 على مقياس متدرج[17]. أفضل مستوى سجّل في محافظتي السويداء والقنيطرة عند 2.5، فيما سجّلت أدنى مستويات (أعلى صعوبة) في دير الزور عند 1.5 والرقة عند 1.7. وتساوت قيمة المؤشر في هذا الثلث لكل من الذكور والإناث. أما بالنسبة للفئات العمرية، فلم يظهر في هذا الثلث أي تباين يذكر في مدى صعوبة إيجاد عمل مناسب بحسب العمر. وأبدى المجيبون الحاصلون على دراسات عليا أو دكتوراة، بالإضافة إلى الذين لم يتجاوزوا الابتدائية، سهولة أكبر في إيجاد عمل مقارنة بالفئات الأخرى في هذا الثلث.

[17] من 5 إلى 1: سهل جداً - سهل - ليس سهلاً ولا صعباً - صعب - صعب جداً - لا أدري

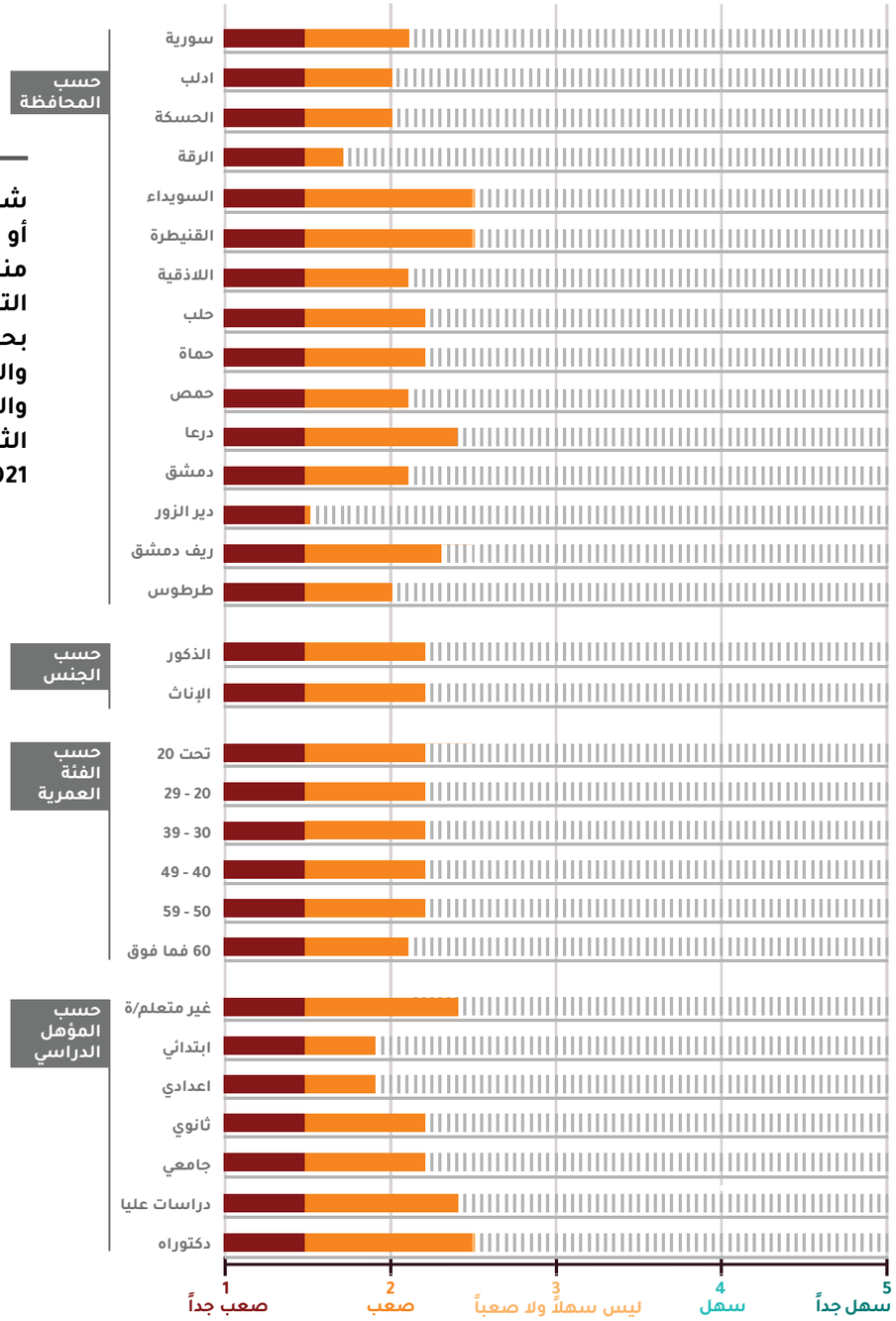

شكل 15: مدى صعوبة أو سهولة إيجاد عمل مناسب للخبرة والخلفية التعليمية للمجيبين بحسب المحافظة والجنس والفئة العمرية والمؤهل الدراسي في الثلث الثالث من عام 2021

فيما يتعلق بتساوي الأجور والحوافز بين الرجال والنساء في سوق العمل عندما يمتلكون نفس المؤهلات، تشير إجابات الناشطين إلى أن الأجور تميل لأن تكون أعلى بقليل للرجال في هذه الحالة، فقد بلغ متوسط الإجابات -0.7 على مقياس متدرج[18]، وهو مستوى أسوأ مما كان الحال عليه في الثلث الماضي، حين بلغ المعدل -0.5. على مستوى المحافظات، شهد المؤشر تغيرات عديدة. أكبر التغيرات شهدتها محافظة حلب حيث انخفض مؤشر تساوي الأجور والحوافز بشكل كبير من -0.3 إلى -0.9. بالمقابل، ارتفع المؤشر في الرقة من -0.3 إلى 0.1. وسجّلت أدنى مستويات لهذا المؤشر في درعا عند -1.8 وديرالزور عند -1.7.

[17] من 2 إلى 2-: أجور النساء أعلى بكثير - أجور النساء أعلى بقليل - متكافئة - أجور الرجال أعلى بقليل - أجور الرجال أعلى بكثير - لا أدري

شكل 16: مدى تكافؤ الأجور والحوافز بين الرجال والنساء في سوق العمل عندما يمتلكون نفس المؤهلات بحسب المحافظة في الثلث الثالث من عام 2021

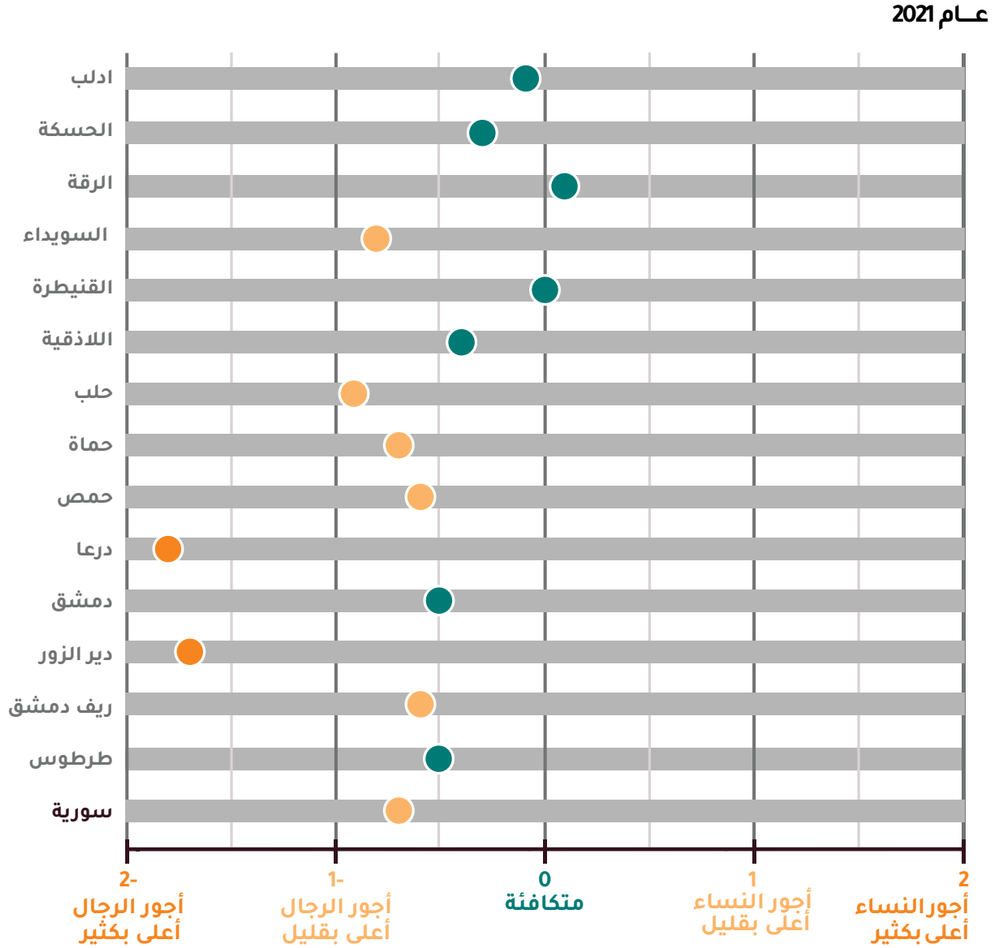

من خلال مقارنة بيانات الثلث الثاني والثالث من عام 2021، يمكن ملاحظة ما يلي:

- **زيادة في مساهمة النساء في الشركات الجديدة المؤسسة، سواء من ناحية عدد الشركات أو مجموع الحصص**
- **تراجع مؤشر تساوي الأجور والحوافز بين الرجال والنساء في سوق العمل، لتتقلص أجور النساء نسبياً مقارنة بالرجال**

الإعلام السوري الخاص

خلال الثلث الثالث من سنة 2021، تمّت دراسة 1569 مادة إعلامية متعلقة بالتنمية والخدمات في سورية. صدرت هذه المواد عن 18 وسيلة إعلامية سورية خاصة، متنوعة ومتباينة تنشر إلكترونياً. تم تحليل هذه المواد من ناحية موضوعات التركيز والتغطية الجغرافية.

موضوعات التركيز

نالت كل من **التجارة والمال والبنوك**، كما في الثلث الماضي، الحصّة الأبرز من التغطيات الإعلامية الخاصة. غلبت الأوضاع الاقتصادية المحلية وارتفاع الأسعار ونقص المواد التموينية على معظم الأخبار. وتناولت التغطيات احتجاجات في شمال شرق سورية، وتأثر السوق في شمال غرب سورية بتهاوي أسعار الليرة السورية. وحظيت متابعات أسعار صرف العملات مقابل الليرة، والتوقف المؤقت لشركات تحويل مالية ببعض الاهتمام. وغطت بعض المواد خدمات الدفع الإلكتروني الجديدة، وافتتاح عدّة مؤسسات مالية جديدة، والحديث عن إعادة تحديد سقف السحوبات اليومية من البنوك، وزيادات الرواتب والأجور، وإخراج فئات متعددة من مكلفي ضريبة الدخل المقطوع نحو ضريبة الأرباح الحقيقيّة.

تقدّمت موضوعات **الزراعة والأرياف** في هذا الثلث بالنسبة للإعلام الخاص. وشملت التغطيات أوضاع المزارعين وتصريف الإنتاج وواقع زراعة القمح وتحدياته. كما شغلت سلالات القمح الموزعة من الوكالة الأميركية للتنمية في شمال شرق سورية حيزاً لا بأس منه من التغطيات الإعلامية. وخُصّص بعض الاهتمام الإعلامي لبيانات المساحات المزروعة في المحافظات وخطط التشجير ومواجهة الحرائق صيف هذا العام ووعود الحكومة بتوفير مستلزمات الزراعة.

جاء **التعليم** تالياً في تركيز الإعلام الخاص. وكالعادة في هذا الوقت من العام، شغلت موضوعات المفاضلة الجامعية، واستيعاب الناجحين بالثانوية في الجامعات والمعاهد، وافتتاح الجامعات والمدارس حيزاً واسعاً من التغطيات. ونالت موضوعات أخرى حصصاً من التغطية الإعلامية، مثل تحديات افتتاح المدارس المرتبطة بكوفيد-19، وتأمين المازوت للتدفئة، وأعمال ترميم المدارس في مختلف المحافظات، وإقرار قانون جديد للتعليم المهني. بالنسبة للجامعات، فقد تمّ افتتاح إجازات ودرجات جامعية جديدة، والترخيص لجامعة جديدة، وتوسيع مباني لجامعة دمشق، وأنشطة الاتحاد الوطني لطلبة سورية وصندوق التسليف الطلابي.

تراجع في هذا الثلث تناول الإعلام الخاص لموضوعات **الصحة** رغم تناولها أولاً في الإعلام الحكومي. وعلى الرغم من حملات التلقيح الحكوميّة للوصول لأكبر قدر من المواطنين، فقد تراجع الاهتمام الإعلامي بالأخبار المحلية لانتشار كوفيد-19. وكان التركيز الأكبر على الأخبار العالمية المرتبطة بمتحورات الفيروس. بالنسبة للمراكز الصحية المفتتحة حديثاً، فقد نالت حصة من التغطيات. وكان للتأمين الصحي الطلابي والمؤتمرات العلمية في الجامعات وحملات مكافحة سرطان الثدي وفقدان الأدوية وارتفاع أسعارها بنسبة 30٪ حصة وافرة أيضاً من اهتمام الإعلام الخاص.

حل **النقل** تالياً في التركيز الإعلامي. وحظيت المحروقات وارتفاع أسعارها وصعوبة إيجاد وسائل النقل العامة وخصوصاً في دمشق وريفها باهتمام إعلامي. كما كان لطلب الحكومة ترخيص تطبيقات

نقل الركاب الالكترونية وإيقاف بعضها لحين استكمال ترخيصه نصيب من تغطية الإعلام الخاص. ولم يغفل الإعلام الخاص عن أوضاع الحدود والنقل مع كل من الأردن ولبنان، وبدء وجهات جديدة لشركات الطيران من سورية.

حظيت **الصناعة** ببعض التغطيات. وكان أهمها عقد المؤتمر الرابع للاتحاد العربي للمدن والمناطق الصناعية العربية في دمشق نهاية 2021. تناولت الأخبار أوضاع المدن الصناعيّة واستعادة حيوية بعضها، والأخبار وتعليقات الاقتصاديين والصناعيين حول نظام إنتاج الطاقات المتجددة الجديد وقانون الاستثمار. ولم تغفل المواد الإعلامية بعض التراشقات الإعلامية بين التجار والصناعيين على خلفية قرارات الاستيراد. وافتتحت أيضاً في هذا الثلث بعض المعارض للمنتجين السوريين داخل وخارج سورية. وتناولت المواد أيضاً أخبار التسهيلات والقروض الجديدة للمشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر.

حظيت موضوعات **السكن والإعمار** لبعض المناطق المتضررة ببعض التغطيات. فيما شملت تغطيات **الإدارة المحلية** تفاصيل القانون المالي الجديد للوحدات الإدارية، وحل وتشكيل بعض المجالس المحلية وغيرها. أما في **الاتصالات والانترنت**، فقد تناول الإعلام ضعف التغطية الخليوية في كثير من المناطق نتيجة ضعف الكهرباء، وتصريحات حول دخول المشغل الثالث في سورية قريباً. كما كان للتغطيات حول تراخيص التطبيقات الالكترونية وإيقاف بعضها مؤقتا عن العمل نصيب من الاهتمام الإعلامي.

بالنسبة **للمحروقات والكهرباء**، فقد كانت كما العادة حديث السوريين عبر وسائل التواصل الاجتماعي دون اهتمام كبير من وسائل الاعلام السورية الخاصة. كذلك موضوعات **الثقافة والمياه واللجوء والعودة والمرأة والإصلاح الإداري والنظافة** حظيت بتغطيات محدودة فقط في الثلث الأخير من 2021.

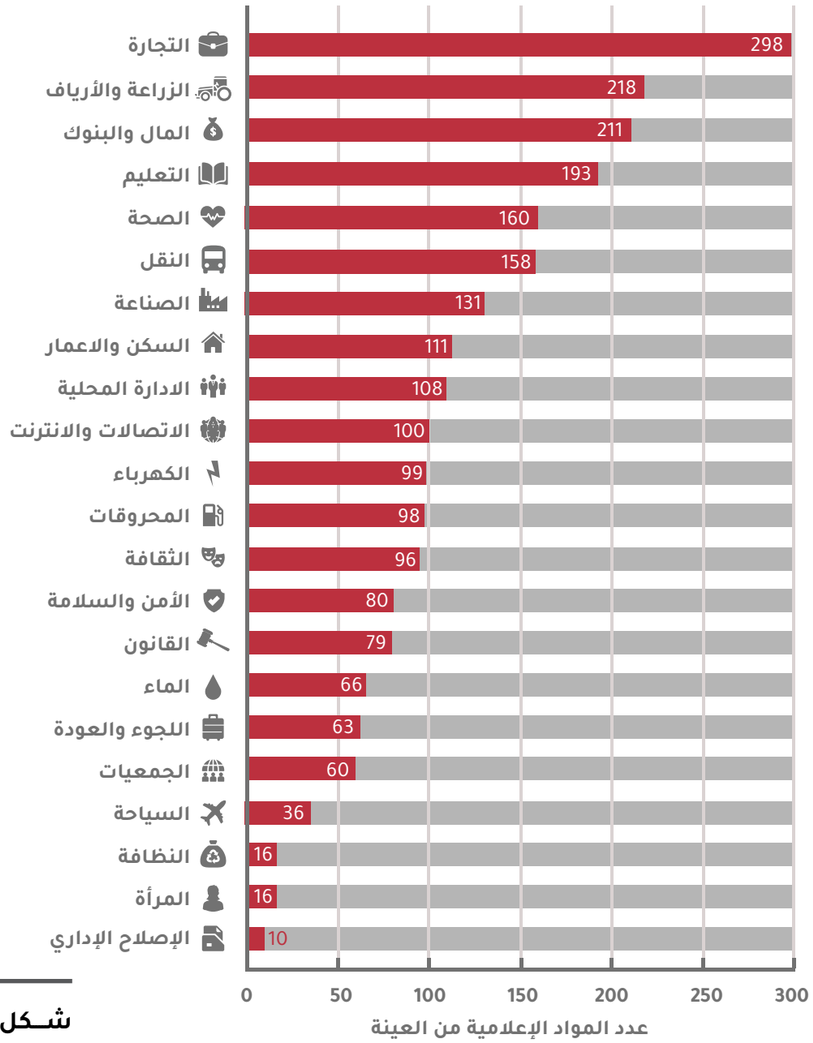

شكل 17: مستوى تغطية الإعلام الخاص للمواضيع التنموية بحسب القطاع في الثلث الثالث من عام 2021

تفاعلات المناطق

حظيت الجغرافيا السورية ككل بثلث التغطيات تقريباً في هذا الثلث. وتقدمت هذا الثلث المواد التي غطّت الحسكة ومحيطها على مختلف المحافظات، تلتها العاصمة دمشق ومن ثمّ كان التركيز على حلب وتلتها إدلب. أما التغطيات التي تناولت السوريين في الخارج أو سورية في المحافل الدولية فقد كانت محدودة جداً. وبقيت كل من الرقة والسويداء الأقل حظّاً بين المناطق التي تمّ التركيز عليها من قبل وسائل الإعلام السورية الخاصة المدروسة.

لماذا؟

ينظر إلى **التنمية المجتمعية** على أنها عملية طوعية ونتيجة نوعية، يطلقها المجتمع ويحفز الأطراف الأخرى على المشاركة فيها، لها مرتكز محلي ومنعكس وطني وعالمي في عالم متصل، وهي انتاج تراكمي، تكاملي، تشاركي من خلال تطوير وبناء قدرات الموارد والأصول المتوفرة في المجتمعات المحلية وربطها عبر العمل الجماعي المشترك، لتوليد الرأسمال المجتمعي، وتحسين نوعية الحياة فيزيائياً، اقتصادياً، اجتماعياً، سياسياً، ثقافياً، بيئياً.

تتولد تلك العملية وتتطور ضمن **الحوامل التنموية**، التي تتنوع أشكالها من مبادرة إلى مشروع ريادي إلى مركز مجتمعي حتى تصل إلى مستوى مؤثر في صياغة السياسات العامة وصناعة السلام واستمراره، وهي بالتعريف فضاء تفاعلي لطاقة اجتماعية، مُحفزة للمبادرات والحوارات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والثقافية والسياسية، تركز على إطار الإدارة المحلية واستثمار الرأسمال المجتمعي المتولد ضمنها، من خلال رصد الموارد الموجودة (وتطوير قدراتها) بما فيها بناء فرق العمل، تحديد الإمكانات الكامنة، وفهم التحديات، بناء شبكات وآليات حل تؤسس لنظام مرن، يوازن تباين قدرة مكوناته ويطورها حسب الظروف المحيطة، تترابط لاحقاً تلك الفضاءات، وتحسن القدرة على التوقع والاستجابة من أجل نوعية حياة أفضل على المستوى المحلي، الوطني وأبعد.

من جهة أخرى، تعاني عملية إعادة التنمية عادة من فجوة بين البنى المحركة للتنمية (الحوامل التنموية المجتمعية) وآليات وأطر المراقبة والمحاسبة الممكنة، وتزداد أهمية رسم ملامح أولية لهذه الفجوة وبناء ورصد مؤشرات لها ضمن الظروف الحالية، لجهة تحسين عملية التشاركية وعدم إقصاء السوريين/ات، بل ومساعدتهم في إعادة ترتيب تموضعاتهم ضمن جهود تصالحية، ومعالجة التحديات المستمرة في التشكل على طول الطريق.

يلعب **الرصيد التنموي** المتشكل من خلال تفاعلات مكتملة أو ممكنة، دوراً أساسياً في بناء فهم لمكونات سلسلة القيمة للعملية التنموية، وذلك من مصادر بيانات متداولة بين أيدينا بشكل يومي، **وتحضير مساحات** مشتركة لعدد مستمر في التزايد من **الحوارات المجتمعية** علها تمتد لتشمل كل الأطراف الفاعلة، من المؤسسات الحكومية وبيروقراطيتها (الإيجابية والسلبية)، المجتمعات المحلية ورأسمالها المجتمعي (الواعي لنفسه أو قيد التشكل)، القطاع الخاص كلاعب اقتصادي بمسؤولية اجتماعية، والجمعيات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدني بخبراتها وتحالفاتها التي بنتها ضمن المسموح في ظروف الحرب، والإعلام كأحد الشركاء الأساسيين لرصد الظواهر والفجوات وتطوير أدوات متنوعة لقياسها، و**تحديد عناوين ومناطق تدخل تنموية** ممكنة ولازمة في كل مرحلة من المراحل، وأخيراً قد تمنح العملية فرصة مقارنة ومقاربة للأوضاع بين المناطق واستعادة التوازن بالحد الأدنى على الأقل من حيث الجهود المجتمعية والدروس المستفادة.

إن مراكمة قياس هذا الرصيد التنموي بشكل دوري وتقديمه للأطراف الفاعلة، سيفتح مساحات لاستثماره بالشكل الفعال، وإعادة بناء سلاسل القيمة اللازمة له، سيكون مدخل جيد لتحسين نوعية الحوارات وبناء الحجج المساعدة لذلك. كما سيحسن من متوسط الذكاء المجتمعي للعملية التنموية، متجاوزاً عملية بناء المعرفة الذاتية والانتقال من أنا العارف إلى نحن العارفين، ويخرجنا من عملية الانتقادات قصيرة الأمد إلى عملية واعية قادرة على المناورة مع المتغيرات السريعة وتجاوز مخاطرها ولاسيما في بيئة تسيطر الحرب وتبعاتها على المحيط العام لمجتمعاتنا المحلية.

كما سيساهم في صياغة المصطلحات التي ستشكل الخطاب التنموي للمجتمع السوري في عملية إعادة التنمية، ويساعد على صياغة الفعل ضمن الواقع الاجتماعي القادر على التماهي مع تنوعاته، وسيؤسس لأنشطة ومبادرات تعتمد **الجدوى الاقتصادية المجتمعية**، وتعريف **الممول الوطني للعملية التنموية**، حتى الوصول إلى مكونات واضحة مترابطة ضمن **النظام الإيكولوجي التنموي الوطني**.

ماذا بعد؟

إن إبقاء الفرصة متاحة لبناء مجال حيوي مشترك للجميع، وزيادة قدرة الموارد وتحويلها إلى رأسمال مجتمعي سوري يلزمه استمرار المحاولة وتحسين الالتزام وتوسيع دائرة الشركاء في رصد وتشارك واستعمال البيانات المتوفرة، والحرص على النتائج النوعية والكمية لورشات العمل التفاعلية التنموية، وتقديم كشف حساب حول العملية التنموية بشكل دوري على مدار السنة.

إنّ «رصيد تنموي» مبادرة مفتوحة، ودعوة لتَشَارُك المعرفة وتبادلها، وهُنا دعوة حقيقية لمشاركتنا ملاحظاتكم واقتراحاتكم لإغناء المنتج وتطوير آليات التفكير فيه ليكون أكثر ذكاءً وأكثر وصولاً.

سنستقبلُ كل ما تودّون مشاركته على البريد الإلكتروني developmentassets@gmail.com كما يمكنكم التسجيل في القائمة البريدية لرصيد تنموي من خلال مراسلتنا لتصلكم الأعداد القادمة والتحديثات.

أيضاً للاطلاع على الأعداد السابقة والنسخ الحديثة بالعربية والإنجليزية عبر موقع رصيد تنموي www.developmentassets.org

رصيد تنموي: العدد الثالث 2021: أيلول - كانون الأول
www.developmentassets.org